ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

مصر والسودان..
عودة التقارب الاستراتيجي

- إدارة "بايدن" واستعادة التحالف عبر الأطلسي
- ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟
- أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية
- متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة

MAR 2021
العدد (21)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

مصر والسودان..
عودة التقارب الاستراتيجي

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- مصر والسودان.. التغيير في الإطار الاستراتيجي

قضايا دولية 10

- إدارة "بايدن" واستعادة التحالف عبر الأطلسي
- فرنسا والإسلام السياسي.. إجراءات رادعة

قضايا الأمن والدفاع 20

- كيف يؤثر تقارب مصر والسودان على مفاوضات سد النهضة ؟
- تداعيات محتملة للضربة الأمريكية على سوريا
- ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟

قضايا السياسات العامة 32

- أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية
- عوائد مضاعفة لمشروعات المياه والصرف الصحي

قضايا نوعية 42

- هل ينجح تعويم العملة في إصلاح اقتصاد السودان؟
- متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة
- تأثيرات المنصات الرقمية على مجال الأعمال

كيف يفكر العالم؟ 54

- سباق اللقاحات والدول النامية.. مأزق أخلاقي عالمي

بيانات وإحصائيات 62

- تطور أعداد المركبات البرية في مصر خلال 5 سنوات

الافتتاحية

مصر والسودان.. التغيير في الإطار الاستراتيجي

* د.عبد المنعم سعيد

مع العام 2021 فإن دورية "تقديرات مصرية" تستمر في تقديراتها أن الإطار الذي تتحرك فيه الدولة يقوم على قدمين؛ الأولى: البناء الداخلي، والإصلاح العميق الذي يرفع من قدرات "القوة" المصرية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية. الثانية: حماية الأمن القومي المصري عبر السعي لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الحدود المصرية المباشرة، وحماية المصالح المصرية العليا في العلاقات مع دول الجوار المباشر.

خلال السنوات الماضية، نجحت مصر -بصبر وإصرار- في قهر الإرهاب والتضييق عليه في سيناء والمدار الشمالي الشرقي، وبناء منتدى غاز البحر الأبيض المتوسط لبناء إطار تعاوني يُعنَى بالتقدم الاقتصادي، ومعه تطويع الصراع العربي-الإسرائيلي، مع وجود الأردن، وفلسطين، وإسرائيل، في إطار استراتيجي واحد. وكانت مصر قد حققت إطارًا تعاونيًا آخر في شرق مصر، من خلال تخطيط الحدود البحرية مع السعودية. وخلال الشهور القليلة الماضية، فإن مصر نجحت في تحقيق تقدم كبير في الأزمة الليبية بالتعاون مع دول عربية أخرى، والاتحاد الأوروبي، في وضع الدولة الليبية على أول طرق حل أزمتها بتشكيل مجلس رئاسي وحكومة، وذلك لتكون الخطوة الأولى على طريق إعادة بناء الدولة الوطنية. حققت هذه التطورات في غرب مصر خفوتًا في النفوذ التركي، ووضعت قاعدة تراجع لقوى الإرهاب والمرتزقة، ومهدت لأسس تعاون عميق بين مصر وليبيا يمكن البناء عليه سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا في المستقبل القريب.

تهديدات الجنوب

في جنوب مصر كانت المصالح المصرية العليا مهدَّدة أولًا من قبل السودان التي كانت محكومة بنخبة عسكرية ومدنية قوامها الإخوان المسلمون، وبقيادة "عمر البشير"، حيث لم تكن مواقف تلك النخبة في العموم لا صديقة ولا شقيقة لمصر. وثانيًا أن إثيوبيا بدأت تخط في بناء "سد النهضة" وفرض بنائه وتشغيله على مصر وسط مخطط يسعى إلى تغيير التوازن "الجيوسياسي" في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي. وقد مثَّل ذلك تهديدًا لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، ومعها تهديد حدودها الجنوبية بالادعاء ضد الحدود المصرية السودانية، حسب ما رسمها خط عرض 22 التاريخي.

هذا التهديد جرى عليه عددٌ من المتغيرات الهامة خلال السنوات الماضية، كان أولها توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في عام 2015 التي وضعت الأساس لمفاوضات عادلة بين مصر والسودان وإثيوبيا قادت في فبراير 2020 إلى وضع اتفاق بوساطة أمريكية كانت مصر مستعدة للتوقيع عليه، أما إثيوبيا فتراجعت عنه، وهو ما وقفت معه السودان، مما أدى إلى مفاوضات جديدة تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

ثانيها أنه مع نهاية عام 2019 نشب الحراك السوداني الذي أطاح بحكم "البشير" والإخوان مما أحدث تغيرات عميقة في الداخل السوداني، وعلاقات السودان الخارجية في آن واحد. وبينما بدأت السودان في مواجهة حقبة كاملة من حكم الإخوان وآثارها السلبية على تماسك الدولة وقدراتها الاقتصادية، فإن وضع السودان الدولي تحسن بالتخلص من تهمة الإرهاب، وبعقد اتفاق للسلام مع إسرائيل. وثالثها أنه بعد درجة من التجبر الإثيوبي في مفاوضات السد ظهر منه إصرارها على الملء الأول للسد في يوليو الماضي، فإن إثيوبيا ما لبثت أن واجهت حربًا داخلية مع إقليم "التيجراي" فاتحة لصراع طويل المدى سوف تكون له آثاره على الدولة الإثيوبية خلال الفترة المقبلة. وكأن ذلك لم يكن كافيًا، حيث أخذت إثيوبيا في التحرش بالحدود الدولية للسودان مع إثيوبيا، رافعة ذات الحجج التي رفعتها فيما يخص السد، وهو أن الحدود بين إثيوبيا والسودان قامت على أساس من اتفاقيات استعمارية غير مشروعة، متجاهلة في ذلك أن ذلك هو ما قامت عليه حدود الدول الإفريقية بما فيها تلك الإثيوبية في كل الأوقات.

زيارة مفصلية

ضمن هذه المتغيرات كلها جاءت زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" للسودان مؤخرًا لكي تحقق تقدمًا كبيرًا في الإطار الاستراتيجي المصري في جبهته الجنوبية. لم يحدث ذلك فجأة، وإنما كما حدث مع الجبهة الغربية في ليبيا تم من خلال عملية جراحية دقيقة كانت لها أبعادها الحرجة. كان فيها الكثير من الصبر والجلد للتعامل مع السودان تحت حكم "البشير" بسماته الإخوانية في الوقت الذي كان فيه عونًا على مصر بالتحالف مع إثيوبيا، كما كان فيها الكثير من الأصالة عندما حرصت مصر دائمًا على مد يد التعاون مع السودان وتقديم العون له في أوقات صعبة للحراك السوداني الذي شمل عناصر معادية لمصر وذات علاقات وثيقة بإثيوبيا.

كان هناك الكثير من الحكمة عندما مدت مصر السودان بالكهرباء وأشكال مختلفة من التعاون الذي تحدده روابط الجوار والعروبة والأخوة التاريخية والمصلحة المشتركة. كانت المتغيرات التي جرت في إثيوبيا، والعلاقات الإثيوبية السودانية، كاشفة عن أطماع إثيوبية ليس فقط في مياه النيل، وإنما أيضًا في الأراضي السودانية. هذا الكشف في الحقيقة يشير إلى ما هو أعمق، وهو أن الدولة الإثيوبية تعاني الكثير من الضعف الشديد الذي تحاول تغطيته من خلال سلوكيات عدوانية خارجية.

زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى السودان على النحو الذي تمت به تبدأ مسيرة من التغيير الإيجابي في الإطار "الجيوستراتيجي" المصري. فهو من ناحية، يقفل الدائرة الحدودية الجنوبية ويقود العلاقات المصرية-السودانية إلى الإطار الممتد إلى البحر الأحمر وإطاراته الأمنية والاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، فإن إحياء العلاقات المصرية-السودانية التاريخية من المحتم أنه يحقق عوائد اقتصادية مشتركة للطرفين. ومن ناحية ثالثة، فإن التقارب المصري-السوداني يقدم لقلب معادلات العلاقات المصرية السودانية الإثيوبية رأسًا على عقب. وبعد أن كانت العلاقات تقوم على ما يشبه التحالف الإثيوبي-السوداني في مواجهة مصر فيما يخص السد الإثيوبي، حيث كانت الحكومة السودانية تؤكد دومًا على أنها تلعب دور "الوسيط" في الأزمة، فإنها باتت الآن على إدراك تام بأنها فيما يتعلق بالسد فإن ضرر السودان لن يقل عن الأضرار المحتملة لمصر. بل إن لإثيوبيا أطماعًا مباشرة في الأراضي السودانية. هذا الوضع الجديد من الناحية المصرية لا يقرب مصر من السودان فقط، وإنما من الحدود الإثيوبية أيضًا. مثل ذلك ومع الجهود المصرية مع الدول الإفريقية والإدارة الأمريكية الجديدة، فضلًا عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وما لمصر من مطالب عادلة؛ كل ذلك يعطي مصر قدرات دبلوماسية وسياسية كافية لكي تدفع إثيوبيا نحو اتفاقات عادلة مع مصر والسودان معًا.

بغضّ النظر عن رؤية العلاقات المصرية-السودانية من زاوية الحدود الجنوبية لمصر والعلاقات مع إثيوبيا، فإن الاهتمام المصري بالسودان خلال المرحلة المقبلة له ما يبرره في إطار علاقات مصر الإقليمية. فالسودان لم يخرج بعد تمامًا من المرحلة الإخوانية، ولا يزال "الحراك" فيه يضغط بشدة على الأوضاع الداخلية الاقتصادية، ويبث فيها الكثير من الضغوط الإقليمية في دارفور وأقاليم أخرى. ولما كانت السودان تمر بآلام كثيرة ناجمة عن عمليات الإصلاح، فإن الخبرة المصرية سوف تكون مفيدة وطازجة. مثل ذلك يتطلب علاقات كثيفة على مستويات متعددة كانت زيارة الرئيس "السيسي" هي الفاتحة فيها، ولا بد أن يعقبها الكثير.

قضايا دولية

1 إدارة «بايدن» واستعادة التحالف عبر الأطلسي

مثّلت فترة حكم الرئيس السابق "دونالد ترامب" مرحلة تراجع في العلاقات عبر الأطلسي بالنظر إلى اتساع الهوة الواضح على جانبي الأطلسي. لذا، اتجهت أغلب التحليلات إلى اعتبار فوز الرئيس "جو بايدن" بمثابة الدفعة الحقيقية لرأب الصدع عبر الأطلسي، إذ أكد "بايدن" أثناء مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير الماضي أن "أمريكا عادت. التحالف عبر الأطلسي عاد، وواشنطن مصممة على العمل مجددًا مع أوروبا".

2 فرنسا والإسلام السياسي.. إجراءات رادعة

أثارت الحكومة الفرنسية حالة من الجدل على خلفية تعاملها مع ملف الإسلام السياسي، نتيجة عدد من العوامل التي تتجلى في عدم تحديدها الدقيق للعلاقة بين الدين في صورته الأيديولوجية، والمجتمع، وهو ما انعكس على إدارتها لهذا الملف نتيجة اختلاط المفاهيم، خاصة مع استمرار تعرض البلاد للاعتداءات والهجمات الإرهابية التي قام بها عدد من المتطرفين.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

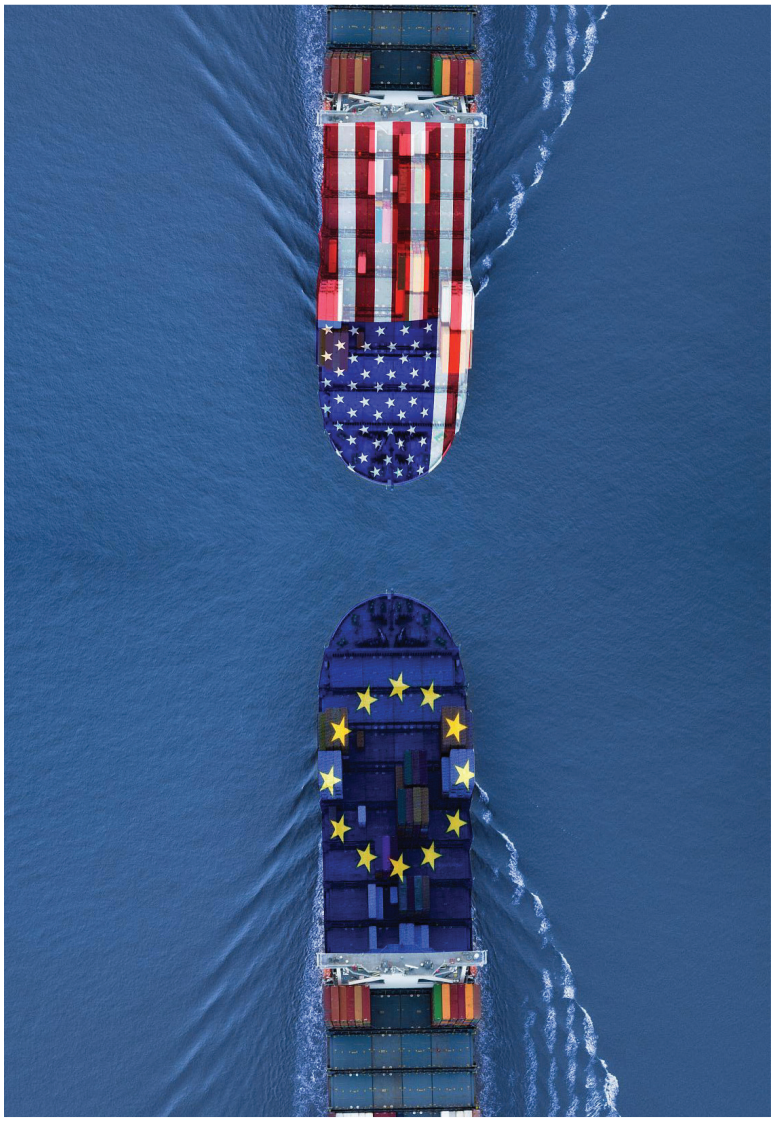

إدارة «بايدن» واستعادة التحالف عبر الأطلسي

* الشيماء عرفات * مها علام
باحثان ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثّلت فترة حكم الرئيس السابق "دونالد ترامب" مرحلة تراجع في العلاقات عبر الأطلسي بالنظر إلى اتساع الهوة الواضح على جانبي الأطلسي. لذا، اتجهت أغلب التحليلات إلى اعتبار فوز الرئيس "جو بايدن" بمثابة الدفعة الحقيقية لرأب الصدع عبر الأطلسي، إذ أكد "بايدن" أثناء مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير الماضي أن "أمريكا عادت. التحالف عبر الأطلسي عاد، وواشنطن مصممة على العمل مجددًا مع أوروبا".

علاقات متأرجحة

- في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي، تراجعت حماسة واشنطن في دعم المشروع الأوروبي تدريجيًا، وانصرف اهتمامها تجاه قضايا أخرى، كالحرب على الإرهاب، التي ظهر في خضمها خلافات بارزة بين الطرفين، تمثّلت في رفض ألمانيا وفرنسا لغزو العراق عام 2003، وعليه اتجهت العلاقات نحو الفتور. ثم مثّل وصول "باراك أوباما" للحكم، بعد فترة رئاسة "جورج بوش الابن"، أملًا في ترميم محتمل للعلاقات عبر الأطلسي، لكن ما حدث هو اتجاه "أوباما" لتبني النهج ذاته، إذ اعتبر أوروبا منطقة مستقرة ليست بحاجة إلى المساعدة الأمريكية، لذا باتت الأولويات الجيوسياسية الأساسية لواشنطن نحو آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

- استكمل الرئيس "دونالد ترامب" ما بدأته إدارة سلفه، وهو ما يتوافق مع ما صرّح به "جيرارد أرو"، السفير الفرنسي السابق بواشنطن، من أن انعزالية "ترامب" القومية ليست انحرافًا، كونها متجذرة بعمق في شك واشنطن التاريخي في التورط الأجنبي. وبالرغم مما تتجه إليه بعض التحليلات بالتأكيد على أن معظم رؤساء الولايات المتحدة منذ "دوايت أيزنهاور" علقوا على عدم وفاء حلفائهم الأوروبيين بنصيبهم العادل؛ إلا أن "ترامب" حوّل اللوم إلى سياسة عملية مستندًا إلى مقياس 2 في المائة ضد الحلفاء. وارتباطًا بما سبق، يتضح أن إدارة "ترامب" ساهمت في تصدر عددٍ من القضايا الخلافية للعلاقات عبر الأطلسي، أبرزها: الإنفاق الدفاعي على حلف الناتو، وقضايا المناخ والاقتصاد الأخضر، والحرب التجارية مع الصين، والاتفاق النووي الإيراني، والنظام الدولي والتعددية، والموقف من روسيا والصين، ودعم الشعبوية.

- مع وصول إدارة "بايدن" الديمقراطية لسدة الحكم ارتسمت بعض ملامح التحسن في العلاقات عبر الأطلسي، وخصوصًا مع التخلي عن الخطاب السلبي الذي تبناه "ترامب" تجاه أوروبا، إضافة إلى المزيد من المشاركة الإيجابية بشأن بعض الملفات، كتغير المناخ من خلال العودة لاتفاقية باريس للمناخ، وتبني أشكال جديدة من التعاون حول القضايا البيئية، مثل التكنولوجيا النظيفة والنمو الأخضر.

- يُعد "بايدن" من أشد مؤيدي "الناتو"، واصفًا إياه بـ"أهم تحالف عسكري في تاريخ العالم"، محذرًا من سعي روسيا لإضعافه، وتقسيم الاتحاد الأوروبي. كما يؤكد أيضًا على قيمة التعددية، بما في ذلك إعادة الانخراط مع الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، مؤكدًا أهمية العمل من خلال التحالفات والمؤسسات العالمية. ويبدي "بايدن" كذلك استعدادًا أكبر للتعاون مع أوروبا في قضايا، مثل: المساعدات التنموية، وتعزيز الديمقراطية، وعملية السلام في الشرق الأوسط. كما يفترض أن تميل إدارة "بايدن" إلى حرية التجارة، وإزالة التعريفات عن الاتحاد الأوروبي، وكذا التعاون في إصلاح النظام التجاري العالمي والحفاظ عليه.

- فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني الذي مثّل أحد أبرز الملفات الخلافية أثناء إدارة سلفه، قال "بايدن" خلال مؤتمر ميونخ، إن إدارته "مستعدة لإعادة الانخراط في المفاوضات"، مشددًا على ضرورة التعامل مع أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين. وكذا ألغت إدارة "بايدن" في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن، إعلانًا أحاديًا أصدره "ترامب" في سبتمبر الماضي حول إعادة فرض العقوبات على إيران.

حدود التقارب

- برغم مرونة إدارة "بايدن" إزاء العلاقات عبر الأطلسي، لا يمكن إغفال المنحى الذي تسير فيه العلاقات بين الطرفين تاريخيًا، والذي شهد حالة من تواضع الاهتمام الأمريكي بالشريك الأوروبي، ومطالبته بتحمل الأعباء. ويرتبط بذلك أيضًا وجود انقسامات بين الأوروبيين حول مفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية" وما تعنيه للعلاقات الأطلسية، فقد وصفت وزيرة الدفاع الألمانية "أنجريت كرامب كارينباور" هذا الأمر بكونه "وهمًا"، لافتة إلى عدم القدرة على "استبدال الدور الحاسم لأمريكا كمزود للأمن"، وهو ما اختلف معه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، مجادلًا بأن واشنطن لن تحترم الأوروبيين إلا إذا كانوا "يتمتعون بالسيادة فيما يتعلق بدفاعهم".

- بالنظر إلى العلاقات الأمريكية-الأوروبية، يتضح وجود خمسة عوامل رئيسية قد تساهم في تعزيز روح التحالف الاستراتيجي على جانبي الأطلسي:

- **أهمية العلاقات:** فبالرغم من الخلافات التي تظهر بين حين وآخر بين الطرفين، لا سيما في ظل إدارة "ترامب"؛ إلا أن هناك إدراكًا متبادلًا لأهمية العلاقات لكلا الجانبين. يتضح ذلك في تأكيد استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018، على أهمية آسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، مع التركيز بشكل خاص على التنافس مع الصين وروسيا، وكذا خطة الدفاع الصاروخي المحدثة التي صدرت عام 2019، التي تؤكد على استخدام التقنيات الجديدة والأنظمة الفضائية لحماية الولايات المتحدة وحلفائها.

- **التهديد الصيني:** لا يمكن إغفال حقيقة أن الطرفين يشتركان في مخاوفهما من الصين، إذ سبق وأن صرّح وزير الدولة الفرنسي للشئون الأوروبية "كليمان بون" بأنه "على الرغم من عدم مشاركة بروكسل بنفس الأسلوب والطريقة؛ إلا أن بروكسل لديها تحليل مماثل لواشنطن عندما يتعلق الأمر بموقف الصين العدواني المناهض للمنافسة". وعليه، فإن اتساع تدخلات الصين عالميًا، لا سيما مع اتجاهها لتنفيذ مبادرة "حزام واحد طريق واحد"، يعني انحصار الرواية الغربية. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الشريك الأوروبي أراد إرسال رسالة حازمة لواشنطن عبر الإعلان عن "الاتفاق الشامل بشأن الاستثمارات" مع الصين، لكنه لا يزال مبدئيًا إلى أن تتم المصادقة عليه، وقد لا يدخل حيز التنفيذ.

- **التهديد الروسي:** فعلى الرغم من انحصار التهديد الروسي في صورته الشيوعية؛ إلا أنه لا يزال قائمًا بطريقة قد تجعله من المحفزات على تعزيز العلاقات الأطلسية، فلطالما مثّل التنسيق بين بعض القوى الأوروبية وروسيا سببًا للخلاف الأمريكي الأوروبي، إلا أنه قد يمثل أيضًا مدخلًا مناسبًا لتعميق التحالف الغربي، حيث إن استمرار الحالة العدائية بين أوروبا وروسيا تعني استمرار حاجة أوروبا للأمن الأمريكي. وعليه، يتضح أن واشنطن لا تزال تواصل ضغوطها لتقليص الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، فارضةً عقوبات على الشركات العاملة في مشروع "Nord Stream 2"، مع سعيها للإبقاء على أجواء الحرب الباردة بالاعتماد على مفاهيم مثل "الردع النووي".

- **التهديد السيبراني:** إن وضع استراتيجية مشتركة عبر الأطلسي للفضاء السيبراني بات أكثر إلحاحًا، لعددٍ من الأسباب، أبرزها: اتجاه العالم إلى ممارسة أنشطته الاقتصادية وإدارة البنى التحتية عبر الإنترنت لا سيما في أعقاب جائحة كورونا، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي بطريقة ستزيد من القدرة على استخدام (وإساءة استخدام) البيانات الشخصية، مما يشكل تهديدًا للديمقراطية والحرية، علاوة على الاستخدام العدواني للفضاء السيبراني من قبل روسيا والصين. وبرغم الجهود المشتركة التي يبذلها الطرفان داخل أروقة "الناتو"؛ إلا أن الحاجة باتت ملحة لتعميق التعاون السيبراني، وبالأخص ما يتعلق بالجيل الخامس G5 ومواجهة "هواوي".

- **تداعيات الجائحة:** في خضم التداعيات الاقتصادية الهائلة لجائحة كورونا على جانبي الأطلسي، يتوقع أن تنخفض التجارة في السلع، إلا أن أحد الآثار الجانبية الإيجابية للانكماش الناجم عنها هو عدم اتجاه واشنطن لفرض المزيد من الرسوم على الاتحاد الأوروبي على المدى القصير خوفًا من تفاقم الأزمة الاقتصادية. ومن الشواهد التي يمكن النظر إليها في هذا الإطار، إعلان الاتحاد الأوروبي وواشنطن، في أغسطس الماضي، عن أول تخفيضات تفاوضية في الرسوم الجمركية منذ أكثر من عقدين. فضلًا عن التشجيع على دعم الدول الأوروبية المتضررة للحيلولة دون تكرار ما حدث بعد أزمة منطقة اليورو عندما استحوذت الصين على أصول رئيسية مثل ميناء "بيرايوس" اليوناني.

فرنسا والإسلام السياسي.. إجراءات رادعة

* آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثارت الحكومة الفرنسية حالة من الجدل على خلفية تعاملها مع ملف الإسلام السياسي، نتيجة عدد من العوامل التي تتجلى في عدم تحديدها الدقيق للعلاقة بين الدين في صورته الأيديولوجية، والمجتمع، وهو ما انعكس على إدارتها لهذا الملف نتيجة اختلاط المفاهيم، خاصة مع استمرار تعرض البلاد للاعتداءات والهجمات الإرهابية التي قام بها عدد من المتطرفين.

اختلاط المفاهيم

- صرّحت وزيرة التعليم والبحث الفرنسية "فريديريك فيدال"، في 14 فبراير الماضي، خلال مقابلة مع قناة CNews التلفزيونية، بأنها ستطلب من المركز الوطني للبحث العلمي CNRS فتح تحقيق في "اليسار الإسلامي"، حتى تتمكّن من التمييز بين البحث الأكاديمي وناشطي الرأي، قائلةً: "أعتقد أن اليسار الإسلامي يبتلي مجتمعنا.. والجامعة جزء من المجتمع". وأوضحت أن "بعض الأكاديميين يقولون إن آخرين يمنعونهم من إجراء البحوث، دون الاستشهاد بحالات محددة من الظاهرة التي وصفتها".

- في المقابل، أصدر مؤتمر رؤساء الجامعات بيانًا، في 16 فبراير الماضي، أوضح فيه أن "اليسارية الإسلامية ليست مفهومًا صحيحًا، ولكنها فكرة زائفة نحاول عبثًا أن نقدم لها حتى تلميحًا لتعريف علمي". فيما نشر المركز الوطني للبحث العلمي بيانًا في الشهر نفسه، أكد فيه أن "اليسار الإسلامي هو شعار سياسي لا يتوافق مع أي واقع علمي"، وأن "الاستغلال السياسي لهذا المصطلح هو رمز للاستغلال المؤسف للمعرفة".

- سبق ذلك استخدام "جان ميشيل بلانكير" -وزير التعليم- لهذا المصطلح في أكتوبر 2020؛ حيث حذر من أن "اليسار الإسلامي يعيث فسادًا في الأوساط الأكاديمية الفرنسية". تزامن ذلك مع اتهام "جيرالد دارمانين" -وزير الداخلية- حزب "فرنسا الأبية" "بأنه أصبح الآن مرتبطًا باليسارية الإسلامية التي تدمر الجمهورية".

- تأتي هذه التصريحات في سياق الإجراءات التي اتخذها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" منذ إعلانه في 2 أكتوبر 2020 استراتيجيته لمواجهة ما أسماه بـ"المشروع السياسي "الانفصالي الإسلاموي"، الذي يعتبره مشروعًا أيديولوجيًا بديلًا يهدد قيم ومبادئ الجمهورية، في خطاب ألقاه بضواحي باريس، بعد أيام من مقتل المدرس "صمويل باتي".

تحديات مُتداخلة

- تطرق "ماكرون" في معالجته لأزمة الإسلام السياسي في فرنسا إلى عدد من التحديات المُتنامية التي تواجه الجمهورية، وأثرت على نهجه في تعاطيه مع هذه الأزمة، داعيًا كافة مؤسسات الدولة للتعاون معًا لمواجهتها عبر سياسات أكثر فاعلية، مع تأكيده على حرية المعتقد في إطار احترام الأمن والنظام الاجتماعي والقوانين. ويتمثل أحد أسباب الأزمة -وفقًا لرؤية "ماكرون"- في وجود نزعات جهادية تستند إلى "تدمير الآخر"، مثل مشروع الخلافة الذي يُعد الأكثر تطرفًا، فضلًا عن التأثيرات الخارجية التي تدعم هذه الأنماط المُتطرفة التي كان بعضها مسالمًا في البداية ثم تطرفت.

- انعكاس الماضي الاستعماري للدولة الفرنسية على أبناء وبنات المهاجرين من أصول عربية أو إسلامية. فبالرغم من أنهم لم يشهدوا هذه الفترة، إلا أن الاختلالات والصدامات الناجمة عنها لم يتم معالجتها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي انعكس على نشأة هويات مغالطة وكارهة للجمهورية.

- لم تكمن الأزمة التي تعاني منها فرنسا في العلمانية أو المسلمين ولكنها في "المشروع البديل" الذي أصبح له منظرون يعادون قيم الجمهورية، لخلق مجتمع يتميز بالانعزالية يحارب المساواة بين البشر، كما أن أيديولوجيته تزعم أن مبادئها أعلى من مبادئ

الجمهورية، تمهيدًا لخلق مجتمع انفصالي، وذلك وفقًا لما أوضحه في خطابه.

إجراءات رادعة

- **وضع "ميثاق مبادئ لاحترام قيم الجمهورية":** إذ أقرت الجمعية الوطنية في 16 فبراير 2021 (بأغلبية 347 صوتًا، مقابل 151 صوتًا، وامتناع 65 عن التصويت) مشروع قانون لتعزيز مبادئ الجمهورية، كما سيعرض على مجلس الشيوخ في 30 مارس، يهدف لمنع التمويل الأجنبي للجماعات الدينية والمساجد والمراكز الثقافية، والقضاء على خطاب الكراهية على الإنترنت.

- **الرقابة على الجمعيات:** فرض قيود بموجب القانون الجديد على عمل الجمعيات، أي إذا طلبت أي جمعية دعمًا ماليًا من الحكومة فلا بد أن تلتزم بقيم الجمهورية، وإن لم تحترم ذلك سيتم سحب هذه الأموال منها، مع إمكانية حلها إذا حرضت على العنف، والمساس بحرية الأفراد. وقد تم حل جمعية "بركة سيتي" السلفية، وجمعية "التجمع ضد الإسلاموفوبيا" القريبة من الإخوان لاتهامهم بالتطرف.

- **إعادة النظر في نظام التعليم:** سيتم اعتماد التعليم المدرسي بشكل إلزامي بدءًا من السنة الثالثة، ومنع التعليم المنزلي، على أن يكون الاستثناء صحيًا، مع فرض الرقابة على الدروس المقدمة والمدرسين، تجنبًا لمخاطر المدارس الموازية خارج النظام التعليمي التي يوجد فيها ما يقرب من 50 ألف طفل، تتزايد أعدادهم باستمرار.

- **وقف استقدام الأئمة:** العمل على تدريب وتأهيل الأئمة الفرنسيين من خلال إنشاء "مجلس وطني للأئمة" يكون مسئولًا عن إدارة شئونهم، والتأكد من عدم تبنيهم نهجًا متشددًا، بهدف وقف استقدامهم من الخارج بحلول عام 2024، خاصة وأن فرنسا لديها ما يقرب من 151 إمامًا من تركيا ترسل لهم أجورهم، والجزائر لها 120، والمغرب 30 إمامًا.

- **الرقابة على المساجد:** عملت الحكومة على تشديد الرقابة على المساجد، مع إمكانية إغلاقها إذا ثبت أنها تروج للعنف أو التحريض على القتل. إذ تم إغلاق 9 مساجد في يناير 2021، وقد علق على ذلك وزير الداخلية على تويتر قائلًا: "إن إغلاق المساجد التسعة يأتي في إطار تعليمات الرئيس إيمانويل ماكرون لمواجهة النزعة الانفصالية التي يروج لها بعض الجماعات الإسلاموية".

- **ترحيل المتطرفين:** قام وزير الداخلية بعمل زيارة لكل من إيطاليا وتونس والجزائر ومالطا لمناقشة أزمة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني، ومحاولة إقناعهم باسترداد مواطنيهم الموقوفين لكونهم مهاجرين غير شرعيين، ويتواجدون بشكل غير قانوني، وبعضهم متطرفون راديكاليون، وآخرون تحت "الحجز الإداري"، وقد سبق ذلك حملة من التضييق والمداهمات على بعض المتطرفين.

- **تهدئة العالم الإسلامي:** قام وزير الخارجية "جان إيف لودريان" بزيارة القاهرة للقاء الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"

ونظيره "سامح شكري"، وشيخ الأزهر "أحمد الطيب"، لتوضيح وشرح الموقف العام من أزمة الرسوم الكاريكاتيرية للنبي "محمد" (ص)، استكمالًا لما قام به الرئيس الفرنسي، قائلًا إبان مؤتمر صحفي مع نظيره: "لقد أشرت إلى الاحترام العميق للإسلام، ما نحاربه هو الإرهاب، إنه اختطاف الدين، إنه التطرف". وأكد "لودريان" أثناء لقائه مع "الطيب" ضرورة "بذل الجهود والتعاون لمكافحة الإرهاب والعنف، والعمل المشترك من أجل نشر التسامح واحترام الحرية الدينية". كما زار المغرب وصرح "لودريان" عقب لقائه مع نظيره "ناصر بوريطة" قائلًا: "نحمل رسالتين لهما القدر نفسه من الأهمية، الحزم الكبير تجاه الإرهاب والتطرف من جهة، ومن جهة ثانية السلام والاحترام العميق للإسلام ولكافة المسلمين".

- **حشد الجهود الأوروبية:** سعى "ماكرون" إلى تعبئة الجهود الأوروبية لتنسيق التعاون لاحتواء الأزمة وتداعياتها التي لم تعد قاصرة على فرنسا فقط، وخاصة بعد أن تعرضت كل من ألمانيا في 4 أكتوبر 2020 في دريسدن لعملية إرهابية، وفرنسا خلال الفترة من نهاية شهر سبتمبر وحتى شهر أكتوبر في باريس وكونفلان سانت هونورين ونيس، بجانب العاصمة النمساوية التي شهدت هجومًا في 2 نوفمبر، وقد تجسد ذلك في القمة الافتراضية المُصغرة في 10 نوفمبر 2020، بحضور "ماكرون" والمستشار النمساوي "سيباستيان كورتز" الذي كان موجودًا إبان القمة في قصر الإليزيه وعقد اجتماعًا معه، بالإضافة إلى المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ونظيرها الهولندي "مارك روتي"، ورئيسة المفوضية "أوسولا فون دير لاين"، ورئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشال"، عبر الفيديو كونفرنس، لتصدي للتحديات الأمنية التي تواجههم.

ملاحظات ختامية

- يرجع تركيز الحكومة الفرنسية في الآونة الأخيرة على محاربة التطرف والإسلام الراديكالي من خلال الجمع ما بين الآليات التقليدية وغير تقليدية داخليًا وخارجيًا، بالتزامن مع الهجمات الإرهابية المتلاحقة، نتيجة تزايد الضغوط التي يواجهها من قبل القوى اليمينية المتطرفة فيما يتعلق بهذا الملف، وذلك مع الاقتراب من الانتخابات الرئاسية القادمة في 2022، ورغبته في إعادة الترشح لولاية ثانية، وهو ما يزيد من مخاوف المسلمين الفرنسيين من تقييد حريتهم وتعرضهم لمزيد من العنصرية، خاصة أن فرنسا تضم ما يقرب من 5 ملايين مسلم.

- تحمل الإجراءات اعترافًا بأن جزءًا من تعقيد الأزمة هو نتاج لعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها تراجع الجمهورية عن تقديم جزء من خدماتها، وعدم قدراتها على متابعة الأنشطة والمشاريع الاجتماعية والثقافية والتعليمية، ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الإرث الاستعماري. وهو ما سهّل نشر الأيديولوجيات المتطرفة داخل بعض الأحياء الفرنسية، بجانب تنامي حالة الاستقطاب بين السياسيين والأكاديميين حول معالجة ملف الإسلام السياسي.

قضايا الأمن والدفاع

1 كيف يؤثر تقارب مصر والسودان على مفاوضات سد النهضة ؟

شهدت الأسابيع الأخيرة تقدمًا للتقارب المصري-السوداني بوتيرة غير مسبوقة. ففي الوقت الذي بدأ فيه رئيس أركان القوات المسلحة المصرية زيارة للعاصمة السودانية الخرطوم، زارت وزيرة الخارجية السودانية القاهرة، قبل أن يقوم الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" بزيارة الخرطوم في السادس من مارس، وهي الزيارة التي سيعقبها استقبال رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في القاهرة في الحادي عشر من الشهر ذاته. أمام هذه التطورات، فإن السؤال هنا: كيف سيؤثر ذلك التقارب المصري-السوداني على مستقبل مفاوضات سد النهضة؟

2 تداعيات محتملة للضربة الأمريكية على سوريا

في السادس والعشرين من فبراير 2021، شنت الإدارة الأمريكية الجديدة أولى عملياتها العسكرية في سوريا، والتي استهدفت "بنية تحتية تستخدمها جماعات متشددة مدعومة من إيران في شرق سوريا"، ردًا على استهداف تلك الميليشيات لمطار أربيل الدولي الذي يشكل قاعدة رئيسية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. أثارت الضربة العديد من التساؤلات، حيث جاءت بعد تنصيب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الذي أكد خلال حملته الانتخابية تفضيله عودة بلاده إلى الاتفاق النووي مع إيران، ما يعني الانقطاع عن السياسات العقابية التي أقرها سلفه سابقًا.

3 ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟

أعلنت الخارجية الأمريكية في الخامس عشر من فبراير الماضي، عن تمريرها صفقة عسكرية تشمل توريد 168 صاروخًا مضادًا للطائرات من نوع (RIM-116C- block2)، من شركة رايثيون للصناعات الدفاعية للبحرية المصرية. ومثلت صفقة الصواريخ المضادة للطائرات، أولى الصفقات العسكرية لإدارة "بايدن" مع الحكومة المصرية، وبلغت قيمتها حوالي 197 مليون دولار. تأتي الصفقة متزامنة مع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي تثير الكثير من التكهنات حول سياساتها القادمة تجاه الشرق الأوسط والقوى الرئيسية فيه، وفي مقدمتها مصر. فما هي أبرز دلالات هذه الصفقة التسليحية؟.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

كيف يؤثر تقارب مصر والسودان على مفاوضات سد النهضة ؟

* د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت الأسابيع الأخيرة تقدمًا للتقارب المصري-السوداني بوتيرة غير مسبوقة. ففي الوقت الذي بدأ فيه رئيس أركان القوات المسلحة المصرية زيارة للعاصمة السودانية الخرطوم، زارت وزيرة الخارجية السودانية القاهرة، قبل أن يقوم الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" بزيارة الخرطوم في السادس من مارس، وهي الزيارة التي أعقبها استقبال رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في القاهرة في الحادي عشر من الشهر ذاته. أمام هذه التطورات، فإن السؤال هنا: كيف سيؤثر ذلك التقارب المصري-السوداني على مستقبل مفاوضات سد النهضة؟

مقاربة شاملة

- بجانب تكثيف اللقاءات رفيعة المستوى بين الجانبين المصري والسوداني في فترة وجيزة، يكشف جدول أعمال هذه الزيارات المتبادلة عن مقاربة شاملة تتبناها قيادات البلدين من أجل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. ففي المجال العسكري، سيتم تعزيز الشراكة في عدد من المسارات المهمة، أهمها: التدريبات المشتركة، والتأهيل وأمن الحدود وتبادل الخبرات العسكرية والأمنية، وهو ما يتكامل مع تفاهمات سابقة شهدها نوفمبر الماضي في مسارات مكافحة الإرهاب والصناعات العسكرية. وفي المجال الاقتصادي، شهدت زيارة الرئيس المصري للخرطوم التشديد على الارتقاء بمستوى التكامل بين البلدين من خلال تطوير مشروعات الربط البري، فضلًا عن تعزيز مسارات الربط البحري والنهري بين مصر والسودان، بالإضافة إلى تجديد الدعم المصري لجهود الحكومة السودانية في الإصلاح الاقتصادي.

- اللافت أن ملف سد النهضة احتل مكانة مركزية في كافة التفاعلات المصرية السودانية الأخيرة، خاصة مع إقبال هذا الملف على مرحلة جديدة من التعقّد نتيجة الإصرار الإثيوبي على السير في اتجاه التعنت، وتبني نهج المماطلة، وكسب الوقت، ومحاولة فرض الأمر الواقع، بعد أن أعلن وزير الموارد المائية الإثيوبي في وقت سابق اعتزامَ بلاده تنفيذ الملء الثاني لخزان السد في موسم الفيضان الجديد في الصيف المقبل بغض النظر عن التوصل لاتفاق مع دولتي المصب، وهو الأمر الذي شددت القيادة المصرية والسودانية على رفضه بصورة قاطعة.

تنسيق المواقف التفاوضية

- كانت التباينات في المواقف المصرية والسودانية من بين أهم العوامل التي عطّلت التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة طوال مرحلة التفاوض التي تجاوزت عشر سنوات، حيث تبنت السودان بين عامي 2011 و2019 مواقف تفاوضية أقرب للموقف الإثيوبي في ظل خطاب رسمي سوداني روج لكون السودان المستفيد الأكبر من سد النهضة الذي لا يحمل أي ضرر يذكر على المصالح السودانية.

- مع التغيير السياسي الذي شهدته السودان في أبريل من عام 2019 بدأت التحفظات السودانية على السد في التصاعد، بما كشف عن حقيقة كون السودان المتضرر الأكبر من السد حال بنائه أو انهياره. على هذا الأساس، وفي ظل تلاقي المصالح المصرية والسودانية بشأن مفاوضات سد النهضة، يأتي التقارب الأخير ليعكس موقفًا مصريًا سودانيًا موحدًا يضغط بقوة في سبيل التوصل لاتفاق شامل ونهائي وملزم قانونًا ينظم عملية ملء سد النهضة وتشغيله، ويتجاوز المحاولات الإثيوبية للالتفاف على المفاوضات، من خلال تقديم مقترح بالتوصل لاتفاق جزئي ينظم فقط عملية الملء الأول لخزان السد، أو يقتصر على إقرار البنود محل التوافق، على أن تترك القضايا الخلافية خارج نطاق الاتفاق.

تعزيز الانخراط الدولي

- تمكّنت إثيوبيا من الاستفادة من مرحلة المفاوضات المباشرة بين الدول الثلاث في تعطيل أي فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق لتنظيم عملية ملء وتشغيل سد النهضة، الأمر الذي دفع مصر لتحميل المجتمع الدولي مسئولياته تجاه السلم والأمن الإقليميين اللذين أصبحا في موضع تهديد بسبب الموقف الإثيوبي من مفاوضات سد النهضة.

وقد أسفرت الجهود المصرية في هذا الاتجاه عن فتح مسار التفاوض برعاية من الولايات المتحدة والبنك الدولي أفشلتها إثيوبيا في اللحظة الأخيرة بالانسحاب غير المبرر في فبراير من عام 2020، قبل أن تتجه مصر لمجلس الأمن الدولي الذي فوّض بدوره الاتحاد الإفريقي لمباشرة إطلاق مرحلة جديدة من المفاوضات شارك فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقبين.

- مع إدراك السودان أهمية التوافق مع التوجه المصري بإشراك أطراف دولية تساعد على التوصل لاتفاق نهائي وتضمن التزام الأطراف بتنفيذه مستقبلًا، تقدم وزير الموارد المائية السوداني في فبراير الماضي بمقترح لتوسيع دائرة الشركاء الدوليين في المفاوضات، بحيث تضم الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مع ترقية دور هؤلاء الشركاء من مجرد مراقبين إلى وسطاء فاعلين مخولين ببذل كافة الجهود الضامنة للتوصل لتسوية نهائية. وقد جاء الموقف المصري المؤيد للمبادرة السودانية ليفتح أفقًا جديدًا للمفاوضات قبل حلول موعد الملء الثاني لخزان السد في الصيف المقبل.

- أمام تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية المتحفظة على توسيع دائرة الشركاء الدوليين في المفاوضات، يأتي التنسيق المصري والسوداني في هذا المجال ليُعزز من فرص نجاح هذا المقترح، خاصةً بعد الاستجابة الإيجابية من الأمين العام للأمم المتحدة، مع وجود سابقة بتصريحات إثيوبية مماثلة سبقت مفاوضات واشنطن، ولم تحل دون مشاركة إثيوبيا فيها، فضلًا عن حقيقة مشاركة ثلاثة أطراف دولية بالفعل في المفاوضات التي تجري برعاية الاتحاد الإفريقي.

إضعاف أوراق الضغط الإثيوبية

- مع ظهور مؤشرات متعددة على تحولات الموقف التفاوضي السوداني في ملف سد النهضة، بداية من مفاوضات واشنطن؛ عملت إثيوبيا على تأجيج التوترات في منطقة الفشقة السودانية التي يستوطنها آلاف المزارعين الأمهرة بصورة غير قانونية منذ عقود، حيث دخلت هذه التوترات مرحلة تصعيدية جديدة بداية من ربيع عام 2020. وقد قامت الاستراتيجية الإثيوبية في هذا الشأن على فرض مقايضة صعبة على السودان تتنازل بموجبها عن الموقف المعتدل في مفاوضات سد النهضة، مقابل عودة الهدوء لمنطقة الفشقة الحدودية من جديد. لكن التطورات على جبهات متعددة أفقدت إثيوبيا قدرتها على توظيف هذا الملف كورقة ضغط في مفاوضات سد النهضة، خاصة بعد استرداد القوات المسلحة السودانية مساحات كبيرة من المنطقة التي خضعت طويلًا للاستيطان الإثيوبي.

- لم يُثنِ هذا الوضع الحكومة الإثيوبية عن انتهاج مسار تصعيدي في منطقة الفشقة، سواء من خلال ادعاء خارجيتها بوجود "نزاع حدودي"، أو من خلال تقديم القوات المسلحة الإثيوبية إسنادًا عسكريًا واضحًا للميليشيات الأمهرية في هجماتها المتكررة على القرى السودانية، أو حتى من خلال محاولة استدعاء الحليف العسكري الإريتري للصراع على نحو ما أعلنته القوات المسلحة السودانية من رصد عناصر عسكرية إريترية تتواجد في المناطق المتبقية تحت السيطرة الإثيوبية من الفشقة. بهذا، يأتي الاتفاق على تقديم مصر الدعم للسودان في مجال أمن الحدود ليرسل رسالة قوية للجانب الإثيوبي بالكف عن محاولة دفع الأوضاع في الفشقة للصدام العسكري، الأمر الذي يُقلل كثيرًا من قدرة إثيوبيا على توظيف هذه الورقة مستقبلًا للتأثير على الموقف السوداني في مفاوضات سد النهضة.

إجمالًا، يحمل التقارب المصري-السوداني المتجدد في الفترة الأخيرة الكثير من التداعيات المهمة على مفاوضات سد النهضة، بما يضمن مستوى أعلى من التنسيق بين مصر والسودان، وقدرة أكبر من جانب البلدين على إنجاح المفاوضات وصولًا لاتفاق نهائي وملزم على الرغم من المماطلات الإثيوبية المستمرة.

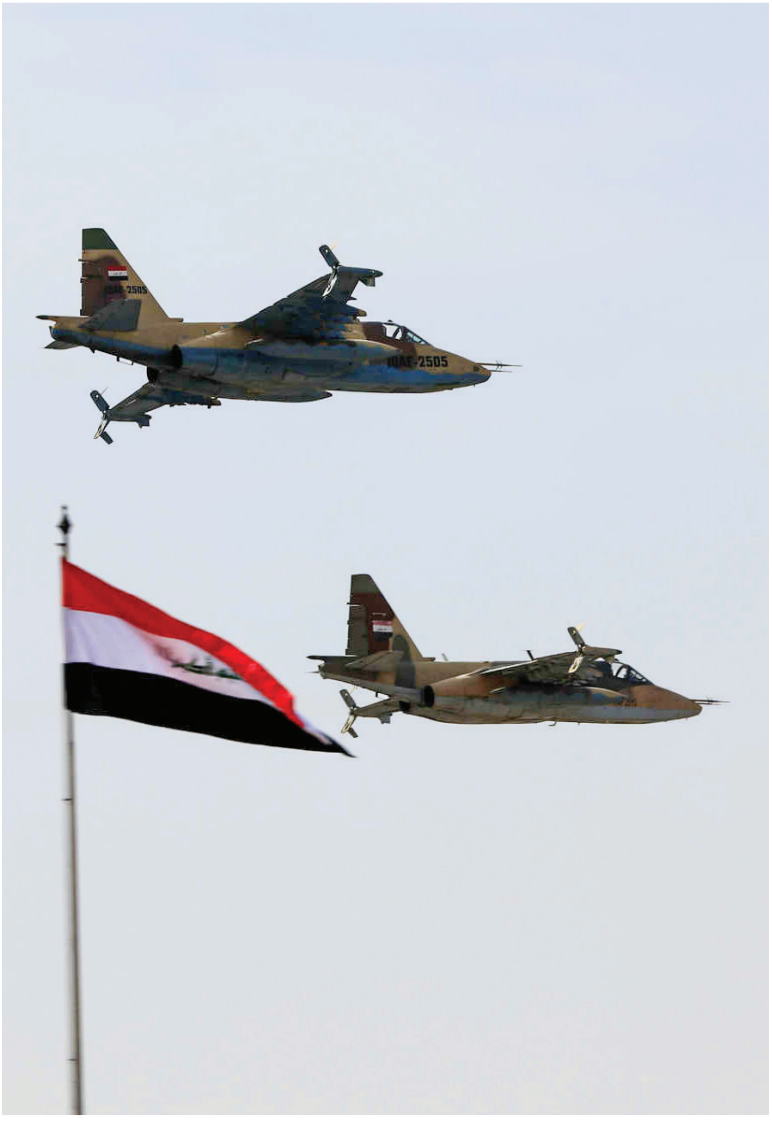

تداعيات محتملة للضربة الأمريكية على سوريا

* نوران عوضين
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في السادس والعشرين من فبراير 2021، شنت الإدارة الأمريكية الجديدة أولى عملياتها العسكرية في سوريا، والتي استهدفت "بنية تحتية تستخدمها جماعات متشددة مدعومة من إيران في شرق سوريا"، ردًا على استهداف تلك الميليشيات لمطار أربيل الدولي الذي يشكل قاعدة رئيسية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. أثارت الضربة العديد من التساؤلات، حيث جاءت بعد تنصيب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الذي أكد خلال حملته الانتخابية تفضيله عودة بلاده إلى الاتفاق النووي مع إيران، ما يعني الانقطاع عن السياسات العقابية التي أقرها سلفه سابقًا.

محدِّدات أمريكية

- **تحذير إيران:** رغبت واشنطن عبر ضربتها في إرسال إشارة إلى طهران مفادها أنه على الرغم من دعوات التفاوض ومؤشرات المهادنة الهادفة إلى العودة إلى مسار التفاوض، فإن واشنطن لا تمنح طهران حرية التصرف في المنطقة. من جانب آخر، يبدو أن "بايدن" يريد الإشارة إلى اختلافه عن "أوباما"، الذي كان يُنظر إليه على أنه متحفظ في مواجهة زيادة النفوذ الإيراني في العراق وسوريا خوفًا من إفشال المحادثات النووية. وعلى الرغم مما يبدو من حزم أمريكي في الرد، فإن طبيعة الرد تشير إلى غياب الرغبة الأمريكية في تصعيد التوتر. فبحسب المتحدث باسم البنتاجون، جاء الرد الأمريكي ليكون متناسبًا مع هجوم أربيل. وبالتالي، كانت الضربة الأمريكية متشابهة مع هجمات تلك الميليشيات على المنشآت الأمريكية. وبذلك، تبعث الولايات المتحدة -من جانبها- رسالة بأن تصعيدها العسكري ضد إيران لن يشتمل على هجمات غير متناسبة ضد مسئولين إيرانيين رفيعي المستوى، كما في حالة الهجوم الذي أمر به "ترامب" على "قاسم سليماني" في يناير 2020. وهناك ملمح آخر للحذر الأمريكي في الرد فيما نقلته صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسئولين أمريكيين بشأن عرض البنتاجون لمجموعات أكبر من الأهداف، ولكن تمثل قرار "بايدن" في ضرب "أصغر" هذه الأهداف.

- **طمأنة الحلفاء:** أكدت البيانات الرسمية التي صدرت عن الإدارة الأمريكية أن الرد العسكري قد تم بالتوازي مع إجراءات دبلوماسية، بما في ذلك التشاور مع شركاء التحالف. وبحسب مسئولين إسرائيليين، فقد تم الإخطار الأمريكي لإسرائيل قبيل ساعات من الضربة، في إطار محادثات بين مسئولين في البنتاجون ووزارة الدفاع الإسرائيلية. ويبدو أن تصرف "بايدن" يهدف في جزء منه إلى طمأنة الحلفاء الإقليميين (إسرائيل ودول الخليج) بأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي لن تُترجم إلى إطلاق يد طهران بالمنطقة.

- **إعادة التموضع الأمريكي في سوريا:** تأتي الضربة الأمريكية على سوريا كحلقة ضمن سلسلة من الإجراءات الأمريكية الهادفة إلى إعادة تأكيد وجودها في سوريا. ففي مطلع فبراير الماضي، أشارت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى أن الجيش الأمريكي أنشأ قاعدة عسكرية جديدة له في منطقة اليعربية بريف الحسكة. فيما تحدثت تقارير أخرى عن تطوير الولايات المتحدة لقاعدتها العسكرية في منطقة "الشدادي" لتصبح "أكبر قاعدة أمريكية متعددة الوظائف في سوريا".

كما أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى عزم التحالف الدولي والولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية جديدة عند مثلث العراق-سوريا-تركيا في منطقة عين ديوار في ريف الحسكة. وأخيرًا، فقد أشارت العديد من التقارير إلى نشر الجيش الأمريكي منظومة صواريخ دفاعية قصيرة المدى (أفنجر) لحماية قواته قرب دير الزور من هجمات إيرانية محتملة ردًا على الضربات الأمريكية ضد الميليشيات الإيرانية، وكذلك للضغط على القوات الأمريكية للانسحاب من سوريا.

تداعيات مستقبلية

- **التصعيد الإيراني:** قد تلجأ إيران في مواجهة الرد العسكري الأمريكي إلى تصعيد موقفها وإن كان بشكل حذر بما لا يرقى إلى المستوى الدافع للحوار المتصور لدى الجانب الأمريكي. فعلى الرغم مما قدمته الولايات المتحدة من إشارات مهادنة بغرض تمهيد الطريق نحو التفاوض (كإلغاء

إعلان الرئيس الأمريكي السابق إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، وقبول دعوة الاتحاد الأوروبي لإجراء مباحثات مع إيران، وتخفيف القيود الصارمة التي فرضتها إدارة "ترامب" على تحركات الدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين في الأمم المتحدة)؛ فإن إيران برغم ذلك لا يبدو أنها قبلت بتلك الإجراءات. وتمثلت مؤشرات عدم القبول الإيراني في تراجعها عن موافقتها على عقد لقاء غير مباشر مع واشنطن عبر وساطة أوروبية لبحث سبل إحياء الاتفاق النووي، وأصرت -في المقابل- على ضرورة رفع واشنطن جميعَ العقوبات قبل إجراء الحوار.

وعلى المستوى العملياتي، تعرضت قاعدة عين الأسد الجوية في العراق المتمركز فيها أكثر من 2000 جندي أمريكي إلى هجوم بنحو عشرة صواريخ إيرانية الصنع. وبينما لم تعلن أي جهة مسئوليتها، تشير الدلائل إلى تورط الفصائل الموالية لإيران، لا سيما وأن هذا الهجوم مشابه لهجمات سابقة نفذتها تلك الميليشيات. وعلى الرغم من تتابع الهجمات الإيرانية، فإنها لم تسفر عن أضرار بالغة، سواء بشرية أو مادية، فيما يبدو أن إيران تؤثر اتّباع "التصعيد الحذر" الذي يهدف إلى توجيه الرسائل وإبراز القوة والنفوذ، بحيث تكون في موضع قوة عند التفاوض، بشكل يُمكّنها من المناورة، وتحقيق أكبر مكسب ممكن، لا سيما في ظل ما يعانيه الداخل من تأزم سياسي واقتصادي يتطلب معه الترويج لانتصار خارجي حتى يمكن احتواؤه وتجاوزه.

- **إعادة تأكيد الفاعلين لتموضعهم الميداني في سوريا:** في ظل ما يبدو من عودة أمريكية إلى الساحة السورية، من المتوقع أن يعمد كافة الفاعلين الدوليين إلى تأكيد -إن لم يكن تمديد- مساحات سيطرتهم الميدانية في سوريا، وهو الأمر الذي قد يسفر عنه تبلور أكثر وضوحًا للخلافات بين ثلاثي الأستانة، أو بمعنى آخر بين روسيا -باعتبارها الفاعل الرئيسي داخل الأزمة- وكلٍّ من إيران وتركيا. فعلى الرغم مما تمثله العودة الأمريكية من تهديد، وعلى الرغم من التنديد الروسي بالضربة الأمريكية على سوريا؛ لكن من غير المتوقع أن يسفر هذا عن عودة لتفعيل التنسيق الروسي الإيراني الذي طاله العديد من الخلافات. على صعيد آخر، يبرز الخلاف التركي الروسي الذي يتمثل أبرز مشاهده في القصف الروسي المتجدد لمناطق الفصائل الموالية لتركيا في إدلب، فضلًا عن التأكيد الروسي على ضرورة فتح الطريق الدولي حلب اللاذقية M4، ورفض تركيا تنفيذ هذا المطلب.

- **في المقابل،** من المتوقع أن تلجأ تركيا إلى الحذر أكثر في تحركاتها دون الانخراط بشكل كامل سواء مع روسيا أو مع الولايات المتحدة، وذلك حتى تتضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سوريا، حيث تخشى تركيا من عودة أمريكية يكون مضمونها الاعتماد بشكل كلي على الأكراد الأمر الذي قد يؤدي إلى تحجيم التحركات التركية التوسعية في مناطق شمال شرق الفرات. وعلى الرغم من التصريحات الأمريكية الدبلوماسية التي تحمل في مضمونها قدرًا من التطمين للجانب التركي بشأن أهمية تعاونهما في الملف السوري، لا سيما فيما يتعلق بالوضع في إدلب؛ لكن تشير المعطيات إلى المخاوف التركية، لا سيما مع ما بدا من نية أمريكية إزاء إنشاء قاعدة عسكرية بمنطقة عين ديوار، والتي -بحسب صحف تركية- ستسهم في تسهيل التحركات الكردية بين كردستان العراق وسوريا وتركيا، بما يعني تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي، ولمخططاتها في تحجيم الوجود الكردي في سوريا.

ماذا تعني صفقة الصواريخ الأمريكية إلى مصر؟

* د. دلال محمود
مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

* محمد حسن
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت الخارجية الأمريكية في الخامس عشر من فبراير الماضي، عن تمريرها صفقة عسكرية تشمل توريد 168 صاروخًا مضادًا للطائرات من نوع (RIM-116C- block2)، من شركة رايثيون للصناعات الدفاعية للبحرية المصرية. ومثلت صفقة الصواريخ المضادة للطائرات، أولى الصفقات العسكرية لإدارة "بايدن" مع الحكومة المصرية، وبلغت قيمتها حوالي 197 مليون دولار. تأتي الصفقة متزامنة مع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة، والتي تثير الكثير من التكهنات حول سياساتها القادمة تجاه الشرق الأوسط والقوى الرئيسية فيه، وفي مقدمتها مصر. فما هي أبرز دلالات هذه الصفقة التسليحية؟.

صواريخ تكتيكية

- اللافت في صفقة الصواريخ المضادة للطائرات التي أقرتها كل من مؤسستي البنتاجون والخارجية؛ كونها الأحدث ضمن ترسانة الصواريخ المضادة للطائرات قصيرة المدى، والتي تعمل على متن قطع السطح البحرية، خاصة لانشات الصواريخ الشبحية طراز (Ambassador MK III)، والتي تمتلك البحرية المصرية منها أربع قطع، تعمل ضمن نطاقات الأسطولين الشمالي والجنوبي، وتحتل مكانة محورية في التشكيلات المرافقة لحاملتي المروحيات "ميسترال". ويخدم هذا النوع من الصواريخ في البحرية المصرية، كطراز (block1)، أما الطراز الأحدث منه (block2) الذي تعاقدت عليه البحرية المصرية، فيصل مداه إلى 10 كم، ومخصص لضرب الأهداف الجوية في الأمدية القصيرة، بما فيها الطائرات والمسيرات وحتى الصواريخ المضادة للسفن.

- تصنف هذه الصواريخ على أنها "صواريخ تكتيكية"، لها عدة مزايا نوعية، فهي أسرع من الصوت، وخفيفة الوزن، وتتمتع بسرعة رد الفعل، بالإضافة إلى قدرتها على التوجيه الذاتي، وهي مصممة لحماية السفن ضد الصواريخ المضادة للسفن وطائرات الهليكوبتر والطائرات. وجدير بالذكر أن البحرية المصرية تمتلك لانشات الصواريخ الهجومية الشبحية (Ambassador MK) التي تعد منصة إطلاق مخصصة لهذا النوع من الصواريخ.

- يُمكن للصواريخ block2 -RIM-116C، بحسب بيان وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أن تدعم سفن الصواريخ السريعة التابعة للبحرية المصرية، وستوفر قدرات دفاعية محسنة بشكل كبير على المناطق الساحلية المصرية ومداخل قناة السويس وغيرها من السواحل المصرية، وقد برز في مقدمتها منطقة شرق المتوسط التي تواجه تهديدًا محتملًا بأعمال التنقيب التركي غير المشروع هناك، كما تلائم العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب.

- وفقًا لوكالة التعاون الأمني الدفاعي، فإن الصفقة العسكرية ستدعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة من خلال المساعدة في تحسين أمن دولة حليفة رئيسية من خارج الناتو، والتي "لا تزال شريكًا استراتيجيًا مهمًا في الشرق الأوسط".

دلالات أساسية

- **استمرار الشراكة العسكرية المصرية-الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية:** إن هذه الصفقة تمّ الإعداد لها إبان فترة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، وهي غير مرتبطة بحجم المساعدات العسكرية السنوية التي تمنحها واشنطن إلى القاهرة والتي تبلغ وفقًا لموازنة البنتاجون لسنة 2021 أكثر من مليار و300 مليون دولار. وجدير بالملاحظة أن الإدارة الجديدة مررت الصفقة لمصر، بينما قامت بتجميد صفقات عسكرية مع كل من الإمارات والسعودية، معلنة أنها تراجع كافة الصفقات التي عقدتها الإدارة السابقة، وهذا الأمر يؤكد الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة للولايات المتحدة كدولة صديقة للولايات المتحدة في المنطقة، حيث لا يزال دورها في حفظ معادلة التوازن الإقليمي أساسيًا، فالتوقيت للموافقة على الصفقة يؤكد الشراكة بين البلدين وأهمية مصر كحليف استراتيجي لواشنطن في منطقة تحيط بها اضطرابات سياسية واسعة، وهو ما يعكس تعاونًا أوسع على صعيد الأمن ومكافحة الإرهاب. ولا يعني هذا أنه لا توجد ملفات متعددة في العلاقات المصرية-الأمريكية ليست كلها موضع توافق بين الدولتين.

- **استفادة أمريكية واضحة:** هناك بعض الكتابات التي تعتبر أن أهمية الصفقة الأساسية هي للولايات المتحدة أكثر من أهميتها لمصر، مركزين على الجانب الاقتصادي للصفقة، ففي ظل التراجع الاقتصادي الناتج من جائحة (كوفيد- 19)، باتت الولايات المتحدة بحاجة لزيادة صادراتها من الأسلحة، وبخاصة بالنسبة إلى بلد مثل مصر، الذي قد يكون يبحث عن بديل للسلاح الأمريكي ما لم تلتزم واشنطن باتفاقات التسليح السابقة. ومن ناحية أخرى، يمكن للإدارة الأمريكية أن تحرز بعض المكاسب على صعيد الملف الحقوقي من خلال هذه الصفقة، بما يحقّق لها مكسبًا مزدوجًا.

- **الحفاظ على توازن القوى في شرق المتوسط:** أكد بيان وكالة التعاون الأمني والدفاعي أن الصفقة العسكرية المصرية-الأمريكية لن تتسبب في تغيير التوازن العسكري القائم في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إشارة إلى حرص واشنطن على عدم الإخلال بمحصلة مسارات التطوير العسكري للترسانات البحرية للقوى الإقليمية الفاعلة في شرق المتوسط. فمع تكافؤ القوى نسبيًا ووجود حالة من الردع المتبادل بين القوى الفاعلة في شرق المتوسط (دول منظمة غاز المتوسط في مقابل تركيا)، تنخفض احتمالية اندلاع المواجهات العسكرية المباشرة من دون إنهاء حالات التوتر والمناوشات، ولا سيما تلك التي تتسبب فيها نشاطات البحرية التركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص واليونان.

- **الصفقة ليست كل شيء:** إذ كانت هناك زيارة من قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال "كينيث ماكينزي" للقاهرة، في 22 فبراير الماضي، والتقى خلالها الرئيس "السيسي". واكتسبت الزيارة أهمية خاصة، لا سيما وأن الإدارة الأمريكية الجديدة تستطلع آراء الدول في الفترة الراهنة، وتبحث عن الدول التي يمكن أن تتعامل معها في الفترة المقبلة، والتي تتمتع بخبرات عالية في النواحي العسكرية، وباستقرار داخلي. فقد تم خلال الزيارة التأكيد على استمرار نهج التعاون الاستراتيجي للتنسيق في الملفات المشتركة بين البلدين في المنطقة، خاصة في الملفات الأمنية وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب. كما تُشير التقديرات إلى أن السياسة الأمريكية تتجه للتراجع نسبيًا في الشرق الأوسط، وتغيير ترتيب أولويات سياساتها عالميًا، وبالتالي فقد تكون بحاجة لتشكيل ترتيب أمني مستقر في الإقليم، يحافظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية فيه، وهذا التوجه يدفعها لإعادة تعريف الأصدقاء والحلفاء والخصوم كذلك.

- **تركيا والصفقة التسليحية الأمريكية لمصر:** تبالغ بعض الكتابات في وصف هذه الصفقة بأنها أداة أمريكية للضغط على تركيا بزيادة القدرات التسليحية لمصر المنافس الإقليمي لتركيا في عدة قضايا. ففي واقع الأمر هناك مؤشرات متعددة على عدم تصاعد التوتر بين تركيا والولايات المتحدة مع إدارة "بايدن"؛ بل تجتهد تركيا في استمالة الإدارة الجديدة واحتواء أية توترات سابقة بينهما. على الجانب الآخر، فإن الإدارة الأمريكية التي تعمل على رأب التصدعات بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في حلف شمال الأطلنطي لا يتوقع منها أن تبتعد عن تركيا، بل ربما هي الأخرى تهدف لإعادة استقطاب تركيا للصف الأطلسي، وإبعادها عن التفاهمات المحتملة مع روسيا في الشرق الأوسط.

قضايا السياسات العامة

1

أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية

أثارت مسودة قانون الأحوال الشخصية المقدمة من الحكومة إلى مجلس النواب، والذي يتضمن المواد الخاصة بأحكام الخطبة والزواج والطلاق، جدلًا واسعًا في الشارع المصري خلال الأيام القليلة الماضية؛ إذ انتقدته العديد من المنظمات النسوية لكونه لم يحسم أي مشكلة إجرائية عانت منها المرأة لسنوات طويلة، إضافة لاحتوائه على أكثر من 37 مادة تعتريها شبهات غير دستورية لا تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان. ووسط هذا الجدال، بدا هنالك ترقب لردود فعل مجلس النواب على مسودة القانون الذي أحاله المستشار "حنفي جبالي" -رئيس مجلس النواب- إلى لجنة مشتركة من الشئون الدستورية والتشريعية، والتضامن والأشخاص ذوي الإعاقة.

2

عوائد مضاعفة لمشروعات المياه والصرف الصحي

توسّعت مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي خلال الأعوام الأخيرة في مصر. إذ ارتفعت نسبة التغطية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية من 97% إلى 98.7% (100% بالحضر، 97.4 بالريف) ما بين عامي 2014 و2020. بينما ازدادت تغطية خدمات الصرف الصحي عن الفترة ذاتها من 50% (79% بالحضر، 12% بالريف) إلى 65% (96% بالحضر، 37.5% بالريف). ومع توسع هذه المشروعات في ظل تطوير الريف المصري ومبادرة "حياة كريمة"، فإن ثمة أهمية للتوعية المجتمعية بأهمية عوائدها المضاعفة على مستوى تقليص الإنفاق على الصحة وتعزيز إنتاجية الأفراد، وغيرها.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

252.5
49.01
100.
125
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

أبعاد الجدل حول مشروع قانون الأحوال الشخصية

* آلاء برانية
باحث بوحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثارت مسودة قانون الأحوال الشخصية المقدمة من الحكومة إلى مجلس النواب، والذي يتضمن المواد الخاصة بأحكام الخطبة والزواج والطلاق، جدلًا واسعًا في الشارع المصري خلال الأيام القليلة الماضية؛ إذ انتقدته العديد من المنظمات النسوية لكونه لم يحسم أي مشكلة إجرائية عانت منها المرأة لسنوات طويلة، إضافة لاحتوائه على أكثر من 37 مادة تعتريها شبهات غير دستورية لا تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان. ووسط هذا الجدال، بدا هنالك ترقب لردود فعل مجلس النواب على مسودة القانون الذي أحاله المستشار "حنفي جبالي" -رئيس مجلس النواب- إلى لجنة مشتركة من الشئون الدستورية والتشريعية، والتضامن والأشخاص ذوي الإعاقة.

لماذا القانون؟

- ينظم قانون الأحوال الشخصية العلاقات بين أفراد الأسرة، حيث يناط به تحقيق التوازن العادل بين الرجل والمرأة، فمن خلاله تتحدد الحقوق والواجبات المرتبطة بالأسرة، وتشمل الخطبة والزواج وحقوق الطفل في الميلاد والنسب والسكن والحضانة والنفقة والرؤية والتعليم والعلاج. كما ينظم القانون الحياة بعد الطلاق والموت، وتنظيم حق الإرث والتركات، وحالات القوامة، والولاية على النفس والمال، وحماية حقوق القُصر.

- ثمة قوانين عديدة خاصة بالأحوال الشخصية في مصر، لكن أهمها هو القانون رقم 25 لسنة 1920، والمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929، والذي تم تعديله بالقوانين 100 لسنة 1985، 4 لسنة 2005، والقانون رقم 1 لسنة 2000، الذي نظم حالات التطليق بالخلع، والقانون رقم 10 لسنة 2004 الذي أُنشئت بموجبه محاكم الأسرة، والقانون رقم 11 لسنة 2004 الذي اختص بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة.

- مع قدم التشريعات وإدخال العديد من التعديلات عليها، واتضاح العيوب والقصور في بعض المواد عند تطبيقها، بالإضافة إلى التطور الاجتماعي الذي لحق بالمجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة؛ برزت الحاجة إلى تطوير النصوص التي تحكم الأحوال الشخصية والولاية على المال بما يواكب العصر، لذلك قُدمت العديد من مشاريع القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية في أدوار انعقاد مجلس النواب خلال السنوات الأخيرة دون أن يخرج أيٌّ منها للنور.

- يُعدّ مشروع قانون الأحوال الشخصية من القوانين التي لم تُحسم خلال أدوار انعقاد مجلس النواب السابق، وقد جرت حوله عدة مناقشات من قِبل المؤسسات المعنية (مثل: الأزهر الشريف، والكنيسة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة). وتركز الجدل خلال هذه المناقشات حول المواد الخاصة بالنفقة، والأمور التي تخص حقوق المرأة، وترتيب وسن حضانة الطفل، وأُحيلت مناقشة القانون للفصل التشريعي الحالي، وهو ما يمكن طرحه من خلال أبرز مواد هذا القانون.

الخطبة والزواج

- نصّت مسودة قانون الأحوال الشخصية في القسم الأول منها الخاص بتنظيم أحكام الزواج وانتهائه، بأن الخطبة هي وعد بالزواج، ولا يترتب عليها ما يترتب على عقد الزواج من آثار، وإذا عَدَلَ أحد الطرفين عنها أو مات فللخاطب أو ورثته أن يسترد المهر في حالة أدائه قبل إبرام عقد الزواج. وإذا عَدَلَ أحد الطرفين عن الخطبة بغير سبب فلا يحق له استرداد شيء مما أهداه للآخر. وإذا انتهت الخطبة باتفاق الطرفين دون سبب من أحدهما استرد كل منهما ما أهداه للآخر إن كان قائمًا ولم يكن مُستهلكًا. وهو ما لم يختلف عن مواد القانون القديم.

- حددت المسودة في فصلها الثاني شروط وإجراءات "عقد الزواج"، واستحدثت مواد جديدة منها حرف "ب" في المادة "6"، والتي نصت على أن "للولي الحق في المطالبة قضاء بفسخ عقد الزواج قبل الدخول، خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ العلم به، أو تاريخ العقد أيهما أقرب، إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء، أو من دون مهر المثل شريطة عدم وجود حمل أو إنجاب". ولاقت تلك المادة اعتراضًا، لأن بها سلبًا واضحًا لحقّ المرأة في اختيار شريكها، وجعل الآخرين يتحكمون

بشئون حياتها دون الالتفات إليها، أو حتى أخذ رأيها؛ وهو ما يُعد انتقاصًا من أهلية المرأة كشريك في الزواج.

- في الفصل الخامس الخاص بآثار الزواج وأحكامه، أشارت المادة (29) إلى أن منقولات الزوجية هي "كل ما اتفق الزوجان عليه كتابة وقت العقد، وهي ملك خالص للزوجة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابة، ويجوز إرفاق صورة من قائمة المنقولات بملحق عقد الزواج، وتختص محكمة الأسرة دون غيرها بكافة المنازعات المتعلقة به". ويلغي هذا البند اختصاص المحاكم الجنائية فيما يتعلق بقضايا تبديد المنقولات، ويحيل الاختصاص في هذه القضايا إلى محكمة الأسرة. ويرى البعض أن هذا التعديل يُضعف موقف الزوجة في المطالبة بحقها في المنقولات.

الحضانة والرؤية

- في الباب السادس الخاص بالحضانة في مشروع قانون الأحوال الشخصية، أشارت المادة (89) إلى ترتيب الحاضنين، حيث بينت أن الحضانة هي "حفظ الولد، وتربيته، ورعايته، بما لا يتعارض مع حق الولي في الولاية على النفس. وينتهي الحق في الحضانة ببلوغ الصغير أو الصغيرة سن الخامسة عشرة، ويخيرهما القاضي بعد بلوغ هذه السن في البقاء في يد الحاضن، وذلك دون أجر حضانة إن كان الحاضن من النساء، حتى يبلغا سن الرشد أو حتى تتزوج الصغيرة. ويثبت حق حضانة الصغير للأم والأب وللمحارم من النساء، مقدمًا فيه من يدلي بالأم على من يدلي بالأب ومعتبرًا فيه الأقرب وفقًا للترتيب التالي: الأم – أم الأم – أم الأب – الأب – الأخوات بتقديم الشقيقة – الأخت للأم – الأخت للأب – الخالات – بنات الأخت - بنات الأخ – العمات - خالات الأم - خالات الأب - عمات الأم – عمات الأب. وقد غيّرت تلك المادة ترتيب الحاضنين عن القانون القديم، حيث أصبح ترتيب الأب "الرابع" في حضانة الطفل، بعد أن كان ترتيبه رقم "16" بعد جميع الحاضنات من النساء. جاء هذا التعديل في ظل مطالبات عديدة بتعديل ترتيب الحاضنين بما يسمح للأب أن ينتقل إلى ترتيب متقدم، مما يؤدي إلى تذليل بعض النزاعات الأسرية التي تنشب عقب الطلاق، والتي لا يعاني منها سوى الأطفال.

- أضافت المادة (89) أنه لا يجوز تغيير اسم المحضون أو سفره خارج البلاد بمفرده أو رفقة الحاضن إلا بموافقة موثّقة من غير الحاضن من الوالدين. فإذا تعذر ذلك رفع الأمر إلى محكمة الأسرة. وجدير بالذكر أن هذا البند يحد كثيرًا من عمليات خطف الحاضن للطفل والسفر به خارج البلاد. وبالنسبة لحق الرؤية فقد استحدثت المسودة في المادة (91) حرف "و" جواز طلب الحكم بالرؤية الإلكترونية من خلال أحد مراكز الرؤية، وهو ما يسمح لغير الحاضن برؤية صغيره وإن كان خارج البلاد، مما يؤدي إلى دعم التواصل بين الوالد والطفل، ما ينشأ عنه طفل سوي نفسيًا. وقد غُلظت العقوبة بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه لكل حاضن حال دون تمكين صاحب الحق في الرؤية أو الاستضافة دون عذر تقبله المحكمة.

- الولاية على المال والعقوبات: أشارت المادة (103) إلى أن الولاية على مال القاصر تثبت للأب ثم للجد إذا لم يكن الأب قد اختار وصيًا، ولا يجوز لهما أن يتنحيا عنها إلا بإذن المحكمة، وهو ما اعتبره المدافعون عن حقوق المرأة انتقاصًا من أهلية وقدرة المرأة حتى وإن كانت حاضنة، على

التصرف في شئون طفلها، مما يُجبرها مرة أخرى على خوض الكثير من النزاعات سواء مع الأب أو الجد لاتخاذ القرارات الخاصة بطفلها مما يضر بمصلحة الطفل.

عقوبات جديدة

- وفقًا لمشروع قانون الأحوال الشخصية، فقد أشارت المادة (188) إلى المعاقبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، ولا تزيد على مائتي ألف جنيه، لكل من زوّج أو شارك في زواج طفل لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره وقت الزواج، ويحكم على المأذون أو الموثّق بالعزل، ولا تسقط تلك الجريمة بمضي المدة. وقد رأى البعض أن تغليظ العقوبة لم يكن رادعًا أو مماثلًا لفعل تزويج قاصر دون إكماله السن القانوني. فيما أشارت المادة (189) إلى المعاقبة بالحبس، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، لكل من امتنع عن تسليم بيان الدخل الحقيقي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ استلامه قرار أو تصريح المحكمة. وهذا البند يُعد انتصارًا للنساء اللواتي يحاولن طوال سنوات بشتى الطرق إثبات دخل أزواجهن للحصول على النفقة.

- ألزم مشروع القانون في مادته رقم (58) الزوج بأن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجًا عليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن، وعلى الموثّق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول. ووضع القانون عقوبة حاسمة للزوج المخالف، تقضي بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه، ولا تزيد على 50 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويعاقب بذات العقوبة المأذون المختص حال عدم التزامه بما أوجبه النص عليه من إخطار الزوجات بالزواج الجديد.

- يظل أنه بينما يذلل مشروع قانون الأحوال الشخصية بعض العقبات التي طالما واجهت النساء في الحصول على حقوقهن؛ إلا أنه ينطوي أيضًا على نقاط خلافية تُضعف من موقف المرأة وتهدد حقوقها.

عوائد مضاعفة لمشروعات المياه والصرف الصحي

* آلاء نصار
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توسّعت مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي خلال الأعوام الأخيرة في مصر. إذ ارتفعت نسبة التغطية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية من 97% إلى 98.7% (100% بالحضر، 97.4 بالريف) ما بين عامي 2014 و2020. بينما ازدادت تغطية خدمات الصرف الصحي عن الفترة ذاتها من 50% (79% بالحضر، 12% بالريف) إلى 65% (96% بالحضر، 37.5% بالريف). ومع توسع هذه المشروعات في ظل تطوير الريف المصري ومبادرة "حياة كريمة"، فإن ثمة أهمية للتوعية المجتمعية بأهمية عوائدها المضاعفة على مستوى تقليص الإنفاق على الصحة وتعزيز إنتاجية الأفراد، وغيرها.

تكلفة تردي المياه والصرف الصحي

- تحتوي مياه الصرف الصحي على نسب عالية من المواد العضوية الضارة المُحملة بالبكتيريا والفيروسات المعوية، كما تحتوي على بويضات بعض الطفيليات كالبلهارسيا وبعض أنواع الميكروبات. ويختلف نظام الصرف الصحي في المدن مقارنة مع الريف، حيث يتكون النظام في المدن من شبكة أنابيب تبدأ من المنازل وتنتهي في محطات معالجة الصرف الصحي، والتي يتم بها إزالة الملوثات والبكتيريا والفيروسات، مما يجعل المياه آمنة لصرفها في المسطحات المائية كالبحار، أو في الصحراء والأراضي غير المأهولة بالسكان، أو حتى إعادة استخدامها في ري الأشجار وتنظيف الطرق.

- أما نظام الصرف الصحي في الريف، فيتكون من خزانات مُلحقة بالبيوت الريفية، يُطلق عليها خزانات النزح أو خزانات الصرف، وغالبًا ما يتم بناء تلك الخزانات باستخدام الخرسانة في أسفل المنازل، حتى تستقبل مياه الصرف الصحي. ويكثر نشاط البكتيريا والجراثيم داخل تلك الفضلات الموجودة في الخزان، مما يحول المواد العضوية بها إلى غازات وفضلات تُسمى "الدبال"، ويتم نزح هذا الخزان على فترات متباعدة عند امتلائه بالدبال، بينما قد تخرج المياه المختلطة بالفضلات إلى التربة المحيطة بخزان النزح، وبالتالي قد تعود الملوثات إلى الإنسان مع المزروعات في تلك التربة، أو من خلال مياه الشرب، مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة.

- وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يفقد أكثر من 842 ألف شخص أرواحهم في العالم سنويًا بسبب الأمراض الناتجة عن شرب المياه الملوثة، وتردي خدمات الصرف الصحي، وعدم الاهتمام بنظافة اليدين. إذ تتسبب المياه الملوثة في انتقال العديد من الأمراض، مثل: الكوليرا، والتيفويد، والبلهارسيا، وحمى الضنك، والتهاب الكبد الوبائي A، فعندما لا تتوفر المياه بسهولة، يرى الأفراد أن غسيل اليدين لا يُشكل أولوية، وبالتالي تزيد احتمالية إصابتهم بتلك الأمراض.

- تتسبب المياه الملوثة في الإصابة بمرض الإسهال، والذي يُسهم وحده في وفاة نحو 361 ألف طفل عالميًا دون سن 5 سنوات، حيث ترتبط أمراض نقص التغذية للأطفال بحالات الإسهال المتكررة والجفاف. فالأطفال المصابون بالإسهال يتناولون كميات أقل من الطعام، وبالتالي تمتص أجسامهم كميات أقل من المغذيات والفيتامينات من الطعام الذي يتناولونه، وفي بعض الأحيان قد يؤدي سوء التغذية إلى إصابة الأطفال بالتقزم، والذي تنجم عنه أضرار جسدية وإدراكية لا يمكن علاجها. وتُشير إحصائيات اليونيسيف لعام 2017، إلى وفاة ما بين 3500 إلى 4000 طفل سنويًا في مصر بسبب الإسهال الناتج عن ضعف الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي؛ مما يجعله السبب الرئيسي الثاني لوفيات الأطفال دون الخامسة في مصر.

- يلعب الوصول للمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والمراحيض الملائمة دورًا هامًا في التعليم، لا سيما في الريف. حيث يقضي العديد من الأطفال، من ساكني القرى الريفية الفقيرة، أوقاتًا طويلة يوميًا لتوفير مياه الشرب للأسرة، مما يؤثر على انتظامهم في المدارس. وتُقدر اليونيسف عدد الساعات التي يقضيها الأطفال والنساء يوميًا لتوفير المياه بحوالي 200 مليون ساعة على مستوى العالم. وكذلك تؤثر الأمراض الناشئة عن المياه الملوثة وتردي الصرف الصحي، على أداء الأطفال وتحصيلهم العلمي في المدارس، نظرًا لما تُحدثه هذه الأمراض من أضرار نفسية وإدراكية للأطفال.

"العلاقة بين تردي خدمات المياه والصرف الصحي ونقص تغذية الأطفال حول العالم"

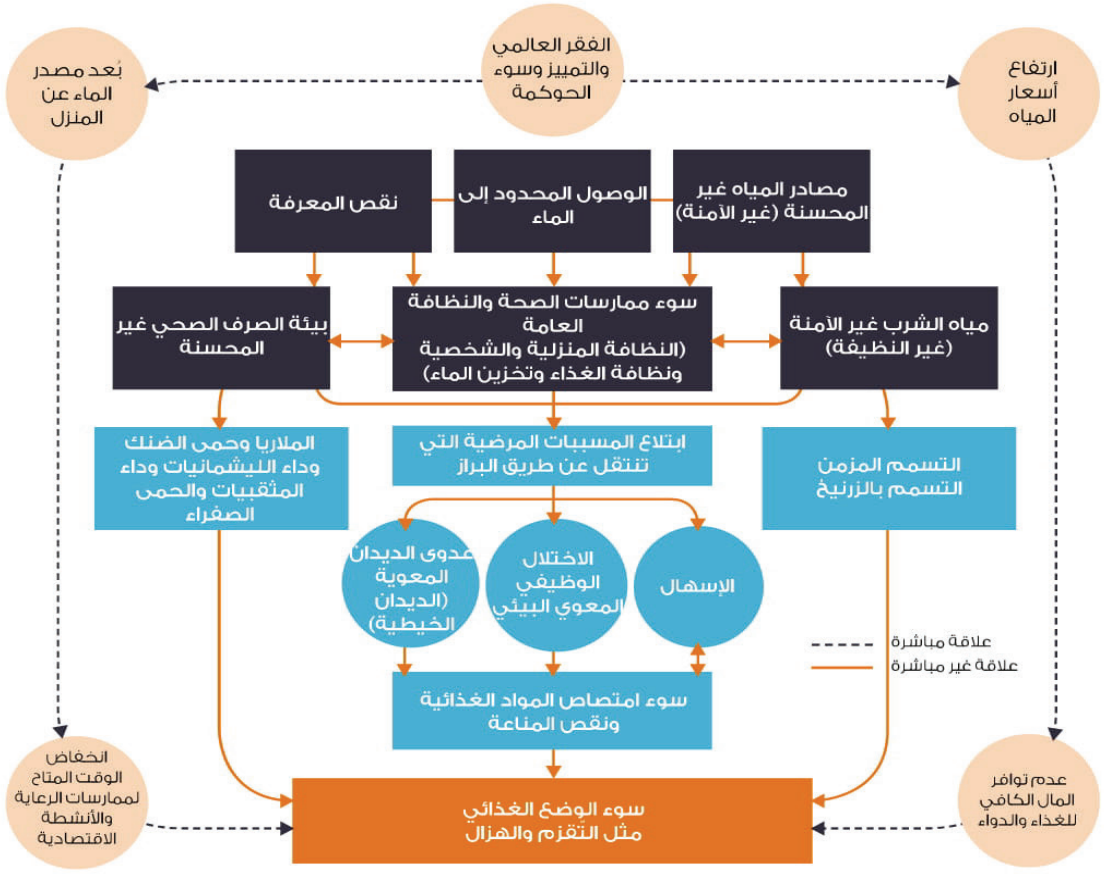

المصدر: الدليل العملي لدمج التغذية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة - منظمة العمل ضد الجوع العالمية - يناير 2017.

عائدات مضاعفة

- تتجاوز تأثيرات رفع جودة المياه وخدمات الصرف الصحي حدود التأثير على صحة وتعليم الأطفال، لتؤثر أيضًا على الاقتصاد عبر تقليل الإنفاق الشخصي على الصحة ورفع إنتاجية الأفراد. فعندما تتوفر المياه النظيفة، لن يستهلك الناس أوقاتًا طويلة لتوفيرها، مما يعني توفير الوقت والجهد، وإمكانية انتظام الأطفال إلى المدارس. أضف إلى ذلك فإن تسهيل الوصول للمياه النظيفة يقي الأفراد من الإصابة بالأمراض المرتبطة بتلوث المياه، مما يعني تقليص الإنفاق الشخصي على الصحة، وتعزيز صحة الأفراد، مما يزيد إنتاجيتهم في العمل، وبالتالي توفير المزيد من الدخل للأسرة.
- ينعكس هذا التأثير الإيجابي لجودة المياه والصرف الصحي على اقتصاديات البلدان، فالميزانيات المخصصة لمشاريع البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تُعد بمثابة إنفاق إضافي للرعاية الصحية، لما تحدثه من تحسين لصحة الأفراد. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أنه حال توفير مرافق جيدة للمياه النظيفة والصرف الصحي، بتكلفة ميسورة في الدول النامية، سيوفر العالم حوالي 11.6 مليار دولار من تكاليف الرعاية الصحية، وعلاج مرض الإسهال سنويًا، وكذلك توليد نحو 5.6 مليارات دولار كل عام، بسبب تحسن إنتاجية الأفراد في العمل.

- حظي قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر باهتمام كبير في خطة التنمية المقترحة للعام المالي 2020/2021، حيث بلغت المخصصات المالية لهذا القطاع نحو 33 مليار جنيه لهذا العام المالي، منها 19.8 مليار جنيه للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، و5.5 مليارات جنيه للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، و8.6 مليارات جنيه للجهاز التنفيذي للمياه والصرف الصحي. فيما يبلغ عدد المشروعات المستهدف الانتهاء منها هذا العام حوالي 250 مشروعًا، منها 45 مشروعًا لمياه الشرب، و205 مشروعات للصرف الصحي. بالإضافة إلى عدد كبير من المشروعات والمبادرات التي تم إطلاقها مؤخرًا في المحافظات والريف، على غرار مشروعات محطات تحلية مياه البحر، والمشروع القومي لمد خدمات الصرف الصحي بالقرى في جميع محافظات الجمهورية، وأيضًا مبادرة "حياة كريمة" التي يعد توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي للقرى الأكثر احتياجًا من أبرز مستهدفاتها.

- برغم السعي الجاد لتحسين جودة المياه في القرى والمحافظات المصرية، غابت سياسات التوعية المجتمعية للمواطنين حول أهمية تنفيذ هذه المشروعات والعائدات الحقيقة لتسهيل الوصول للمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة. فزيادة الوعي هو السبيل الوحيد لتحقيق المشاركة المجتمعية ورفع الوعي بأهمية تلك المشروعات، مما يعني إمكانية ضمان استدامتها والحفاظ على جودتها. فهناك العديد من مشروعات توصيل مياه الشرب وتطوير خدمات الصرف الصحي التي تم تنفيذها قبل أعوام، لكن بسبب غياب التوعية المجتمعية والمتابعة والإشراف على تلك المشروعات، تدهورت تلك المشاريع وكأنها لم تُنفذ على الإطلاق.

- ثمة أهمية لاستغلال كافة الإمكانيات المتاحة لبناء استراتيجيات وسياسات توعوية، وخصوصًا عبر وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني حول العوائد المضاعفة لمشروعات المياه والصرف الصحي على الاقتصاد والمجتمع، والتي تهدف بشكل رئيسي لرفع جودة حياة المواطنين، مع التخطيط لبناء آليات تمكن المستفيدين من هذه المشروعات من متابعة تنفيذها وصيانتها، والمشاركة في ذلك، وذلك من أجل التقييم المستمر لجدوى تلك المشروعات، وتعظيم العائدات المجتمعية والاقتصادية والصحية الناتجة عنها.

قضايا نوعية

1 هل ينجح تعويم العملة في إصلاح اقتصاد السودان؟

مع نهاية فبراير 2021، اضطر بنك السودان المركزي لتخفيض قيمة العملة الرسمية (الجنيه السوداني) بشكل حاد، وذلك في محاولة لتخفيف قيمة الديون، وقمع السوق السوداء، وجذب الاستثمارات إلى البلاد بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الأعوام الأخيرة. وحدد البنك سعر العملة مع السوق السوداء عند 370 جنيهًا للدولار الواحد، بعدما بلغ معدل التضخم السنوي في السودان أكثر من 300٪، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وهو ما نتج عنه احتجاجات شعبية على خلفية الاقتصاد المتعثر.

2 متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة

تمثل الترجمة قناة الحوار الحقيقي بين الشعوب، والثقافات. وقد لعبت مصر دورًا ثقافيًّا رائدًا في الترجمة، خاصة في المنطقة العربية، لكن مع ذلك يلاحظ الخبراء والمتخصصون أن ثمة تراجعًا ملحوظًا في هذا المجال، سواء في عدد المترجمين الفوريين بالمنظمات الإقليمية والدولية، أو حتى معدلات الترجمات التحريرية التي تخرج عن دور النشر، مع الإقرار -في الوقت نفسه- بغياب إحصاءات رسمية يمكن الارتكان لها في هذا الخصوص.

3 تأثيرات المنصات الرقمية على مجال الأعمال

برغم الفرص التي طرحها التحول الرقمي إبان جائحة كورونا في عالم الأعمال؛ إلا أنه لا يزال هناك العديد من الثغرات التنظيمية فيما يتعلق بإدارة المنصات الرقمية، وهو ما شغل أروقة الشركات والحكومات والمنظمات الدولية المعنية، ومنها منظمة العمل الدولية التي أفردت لدراسة هذا التأثير تقريرًا نشرته في فبراير الماضي. ويهتم أصحاب المصلحة بأطروحات الاستراتيجيات المختلفة لبناء قواعد السوق، وكذلك طرح مقترحات أكثر فاعلية للاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات الناشئة عن ظهور منصات العمل الرقمية.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N.W
Bermudas

هل ينجح تعويم العملة في إصلاح اقتصاد السودان؟

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع نهاية فبراير 2021، اضطر بنك السودان المركزي لتخفيض قيمة العملة الرسمية (الجنيه السوداني) بشكل حاد، وذلك في محاولة لتخفيف قيمة الديون، وقمع السوق السوداء، وجذب الاستثمارات إلى البلاد بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الأعوام الأخيرة. وحدد البنك سعر العملة مع السوق السوداء عند 370 جنيهًا للدولار الواحد، بعدما بلغ معدل التضخم السنوي في السودان أكثر من 300٪، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وهو ما نتج عنه احتجاجات شعبية على خلفية الاقتصاد المتعثر.

لماذا التعويم؟

- أعلنت الحكومة السودانية أن قرار تعويم سعر الصرف يهدف إلى جذب الاستثمارات والسيطرة على الواردات والصادرات. وهو ما أكده المحللون الاقتصاديون، حيث اعتبروه خطوة ضرورية لإصلاح الاقتصاد السوداني قبل تدهوره بصورة أصعب في تعديلها، معللين ذلك بأن توحيد سعر الصرف سيؤدي إلى استقرار الاقتصاد وتشجيع المستثمرين الأجانب على دخول الأسواق السودانية، وخلق حركة في الموارد السودانية التي تحتاج إلى رأس مال كبير للإنتاج من خلال استثماراتهم.

- يفتح قرار التعويم أيضًا المجال أمام السودان للانخراط أخيرًا في الاقتصاد الدولي من خلال استغلال موارده الطبيعية بعد عقود من العزلة بسبب الظروف السياسية وليس فقط الاقتصادية، وإن حذر بعض الاقتصاديين من خطورة عدم دراسة الخطوة وجوانبها التي قد تكون بعض تأثيراتها سلبية على المواطنين؛ حيث إن تخفيض قيمة العملة سيشكل ضغوطًا على الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل إذا لم يكن لدى البنك المركزي مدخرات نقدية كافية من العملة الصعبة. وإن كان من المتوقع أن تكون تلك التأثيرات محدودة، لأن الاقتصاد الرسمي لا يخضع لسيطرة السوق.

أزمات متفاقمة

- بلغ الدين الخارجي للسودان 70 مليار دولار عام 2020، وتجاوز عجز الموازنة 1.5 مليار دولار، وفقد الجنيه السوداني قيمته بشكل مطرد مقابل العملات الأجنبية، حتى تجاوز معدل التضخم مؤخرًا 300 في المائة، في سابقة بتاريخ السودان الحديث. ومن ثم، تعمق الركود في السودان خلال نهايات عام 2020 وبداية 2021، حيث تفاقمت التحديات المعتادة بسبب أزمة (كوفيد- 19) العالمية، وغزو الجراد بالتزامن مع الفيضانات التي أضرت بالإنتاج الزراعي. وهددت هذه التحديات فرص نجاح محاولات السودان للتعافي من هذا الوضع باستخدام الأدوات التقليدية، خاصةً مع معدلات النمو المتدنية. حيث انخفض الاستهلاك الخاص، الذي يمثل 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2020، بنسبة 8.3٪ مع تنبؤات باستمرار الانخفاض في العام الجديد بالتوازي مع التضخم المتسارع والنقص في النقد الأجنبي.

- تسببت المبالغة في تقدير سعر الصرف الرسمي في المزيد من الأضرار وإنعاش السوق السوداء، بعدما اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي بنسبة واحد إلى ثلاثة. حيث صرح المكتب المركزي للإحصاء السوداني بأن معدل التضخم السنوي بلغ 304.3 بالمائة في يناير 2021 مقارنة مع 269.3 بالمائة في ديسمبر 2020، وعزا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار بما في ذلك أسعار المواد الغذائية.

- يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على القطاع الزراعي. إذ يشكل القطاع 80٪ من حجم العمالة و30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا القطاع قد تأثر عدة مرات ليس فقط بسبب أزمة الوباء، والفيضانات والآفات؛ بل وأيضًا بسبب الانخفاض في أسعار النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاج القطاع بنسبة 5٪ في عام 2020. إلا أنه من المتوقع أن ينمو مجددًا بنسبة 1٪ فقط في عام 2021 مع الإصلاحات الاقتصادية القائمة، والارتفاع النسبي في أسعار النفط في عام 2021.

- انخفض نمو قطاع الخدمات بشكل ملحوظ خلال العام الفائت بعد تنفيذ إجراءات الإغلاق بنسبة 11٪، مع تنبؤات باسترجاع

طفيف بنسبة 0.5٪ فقط خلال العام الجاري. وبالتالي، أثرت هذه التطورات القطاعية سلبًا على التجارة الخارجية والاقتصاد، حيث تعتمد 80٪ من صادرات البلاد على القطاعات الأولية، وعلى وجه الخصوص النفط والزراعة والذهب المتأثر أيضًا بعمليات التهريب بسبب الأوضاع الأمنية.

- مع تراجع إيرادات الميزانية، التي مثلت 6.8٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب الأزمات المذكورة، ناهيك عن زيادة معدلات الإنفاق العام بنسبة 1٪ مقارنة بعام 2019؛ فقد أدى ذلك إلى زيادة العجز، وبالتالي تفاقمت مديونية السودان، نظرًا لأن ما يقرب من 90٪ من الدين العام خارجيّ ومُقوَّم بالعملة الأجنبية، وبذلك فإنه يتزايد بسبب التخفيضات المتتالية في قيمة العملة. ولكن مع إزالة السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، من الممكن أن تستفيد حكومة البلاد من المساعدات الدولية في عدة صور، منها المشاركة في برامج دعم الأسرة، الذي سيعوّض عن طريق إلغاء الدعم المقدر بنحو 12% من الناتج المحلي لإجمالي، بهدف توجيه المساعدات بشكل أكثر فعالية.

- على الرغم من جهود الحكومة السابقة لعملية التعويم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ظل الاستثمار نادرًا جدًا لتمويل عجز الحساب الجاري. كما أن كون احتياطيات النقد الأجنبي منخفضة جدًا، أصبحت المساعدة المالية الدولية لا غنى عنها. من هذا المنطلق، تَلَقّى السودان حزمًا مختلفة من المساعدات خلال العام الماضي، منها دفعة من المنح المقدمة من مجموعة أصدقاء السودان المكونة من 55 دولة ومنظمة دولية. حيث تعهدت المجموعة بدفع 1.8 مليار دولار أمريكي في يونيو 2020. كما تلقّى السودان 370 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية وتمويل لمشاريع تنموية من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى 555 مليون يورو من الإمارات. وبرغم أن البلاد لم تتمكن من الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي منذ عام 1984 بسبب متأخراتها؛ إلا أن السودان وصندوق النقد الدولي تمكّنا في يونيو 2020 من التوقيع على برنامج إصلاح، والذي سيمهد تنفيذه الطريق للمساعدات الدولية وتخفيف الديون.

تداعيات الأزمة

- اندلعت الاحتجاجات في الأسابيع الأخيرة في عدة أجزاء من السودان بسبب الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة، واتهامهم للحكومة بالفشل في إدارة مختلف الأزمات الأخيرة، وعلى رأسها الفيضانات التي تسببت في أضرار وخيمة بمدن وقرى حوض النيل. وألقت السلطات السودانية باللوم في المظاهرات العنيفة في بعض الأحيان على أنصار الرئيس المخلوع "عمر البشير"، الذي أُطيح به في أبريل 2019 بعد احتجاجات حاشدة قادها الشباب ناجمة بشكل أساسي عن المصاعب الاقتصادية وملف الحريات.

- مع نهاية شهر فبراير الماضي، تم تشكيل حكومة سودانية شاملة جديدة بهدف إعادة بناء اقتصاد البلاد، الذي دمرته عقود من العقوبات الأمريكية وسوء الإدارة والحرب الأهلية في عهد "البشير". وشملت التعيينات الحكومية الجديدة، أحد زعامات المعارضين، الخبير الاقتصادي "جبريل إبراهيم" الذي تم تعيينه وزيرًا للمالية في الحكومة الجديدة. حيث من المتوقع منه أن يدير عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تتم وسط ظروف حرجة وأوضاع غير مستقرة، بل وتحديات تتعلق بالتوترات بين دولتي السودان وإثيوبيا، والتي أدت إلى عدة معارك متفرقة على الحدود بينهما، مما يزيد من عدد الملفات المطلوب التعامل معها على وجه السرعة بهدف تحقيق الاستقرار في السودان.

متطلبات تنشيط الدور المصري في مجال الترجمة

* داليا يسري
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمثل الترجمة قناة الحوار الحقيقي بين الشعوب، والثقافات. وقد لعبت مصر دورًا ثقافيًّا رائدًا في الترجمة، خاصة في المنطقة العربية، لكن مع ذلك يلاحظ الخبراء والمتخصصون أن ثمة تراجعًا ملحوظًا في هذا المجال، سواء في عدد المترجمين الفوريين بالمنظمات الإقليمية والدولية، أو حتى معدلات الترجمات التحريرية التي تخرج عن دور النشر، مع الإقرار -في الوقت نفسه- بغياب إحصاءات رسمية يمكن الارتكان لها في هذا الخصوص.

انتعاش ثم تراجع

- شهدت حركة الترجمة في مصر انتعاشًا ونهوضًا كبيرين خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وبرغم أن نكسة يونيو حدت من هذا الانتعاش؛ إلا أن الحياة الأدبية عاودت الاضطلاع بدورها في ريادة حركة الترجمة خلال الفترة ما بين 1970 و1980، إذ ورد في إحصائية أجرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة أن إجمالي ما تُرجم من المؤلفات الأجنبية قد بلغ "2840" كتابًا، استأثرت مصر بنسبة 62% منها، بينما كان نصيب سوريا 17%، والعراق 9%، و5,4% في لبنان. وتعكس هذه النسب بوضوح تصدر المُترجم والناشر المصري للساحة العربية خلال تلك الحقبة. مع ذلك، واجهت أوضاع الترجمة في مصر خلال العقود الأخيرة تراجعًا في الترجمات والكتب المنشورة، إذ لم تأخذ ذات الوتيرة السابقة، وفقًا لمتخصصين في مجال الترجمة التحريرية.

- لم يكن التراجع المصري مقصورًا على الترجمة التحريرية، بل أيضًا الفورية، إذ كان المترجم المصري هو أول من دخل إلى كبائن ترجمة منظمة الأمم المتحدة منذ أن اعترفت باللغة العربية في عام 1973 كلغة رسمية، كما كانت له الصدارة العددية والكيفية للمشاركة في ترجمة الفاعليات والمؤتمرات الدولية. مع ذلك، فإن المتخصصين في هذا المجال أيضًا يرون تراجعًا في أعداد المترجمين المصريين الفوريين بالمنظمات الدولية، ليس لعجز في مستوى كفاءة المترجم المصري، ولكن لأنه لم تُضَخّ دماء جديدة في مهنة المترجمين، فضلًا عن عدم توفير التوعية والدعم الرسمي لالتحاق المصريين على غرار نظرائهم العرب بالمنظمات الدولية.

تحديات أساسية

ثمة ثلاثة تحديات أساسية ليس من الممكن أن تكتمل حركة الترجمة دون التعامل معها، وقد تفسر إلى حد ما التراجع المصري في مجال الترجمة، وهي:

- **دور المؤسسة التعليمية،** والمقصود هنا ما يدرسه الطالب خلال المراحل الابتدائية والاعدادية في نصوص اللغة العربية. وهو أمر بالغ الأهمية، نظرًا لأن أي مترجم حتى يكون مُحترفًا في مجاله، ينبغي عليه في المقام الأول إتقان أساليب وأدوات لغته الأم، وهو الأمر الذي يحدث بصعوبة خارج صفوف التعليم الأساسي.

- **دور الجامعات المصرية،** أو تحديدًا الكليات المختصة بتعليم الترجمة. ويجب هنا التفرقة بين الكليات التي تقوم بتعليم اللغات، والكليات التي تقوم بتعليم الترجمة. مثال على ذلك، أن أقسام اللغات من كلية الآداب اليوم لا تقوم بتخريج مُترجمين، ولكن أغلب ما يخرج منها عادة ما يتولى مهنة "الناقد". فيما تواجه كلية الألسن للغات والترجمة، والتي كان قد أسسها "رفاعة الطهطاوي" لتخريج مترجمين، تحديًا لعدم توافر فرص أو معامل كافية لتدريب الطالب حتى تستطيع تخريج مترجم محترف ومُلم بثقافة الدولة التي يترجم عنها.

- **دور النشر المصرية:** وهي تنقسم إلى شقين، حكومي، وقطاع خاص. فالناشر الحكومي يضطلع بنشر الأعمال غير الربحية، مثل: الموسوعات والكتب العلمية وغيرها. بينما يركز الناشر التابع للقطاع الخاص على ترجمة وتوزيع الكتب التجارية الهادفة للربح. وثمة تحديات تواجه دور النشر العامة أو الخاصة، فالناشر الحكومي يفتقر إلى التمويل الكافي، الذي سوف يساعده على شراء حقوق المؤلف الأجنبي، فضلًا عن دفع ثمن مجزٍ للمترجم المصري الذي اتجه -بدوره- لأسواق النشر في بعض الدول العربية الأخرى. أما ناشرو القطاع الخاص في مصر فلم يعد يولي الكثيرُ منهم الاهتمام المطلوب للكتب المترجمة.

متطلبات التنشيط

- يحتاج تنشيط الدور المصري في الترجمة إلى استراتيجية واضحة تحدد: ماذا نترجم؟ ولمن؟ في سياق الأهداف العامة للدولة، نظرًا لأن الترجمة اليوم تظل ضرورة حتمية، لأن العالم يمر بمراحل سياسية، واقتصادية، وعلمية مختلفة تجعل من الضروري تعريب العلوم الأجنبية وتبسيطها. وهذا التبسيط مُهمة ليس من الممكن أن تحدث فقط لمجرد الاعتماد على الجهود الذاتية للمترجم المصري نفسه، بالتعاون مع الناشر. حيث إن كلًا منهما لا يسير على خريطة انتقائية واضحة ومحددة المعالم.

- من المهم تحديد عناوين الكتب الهامة التي أفرزها الغرب ويجب ترجمتها، ويتطلب ذلك الأمر تفعيل اللجنة المعنية بهذا الشأن في وزارة الثقافة، بالإضافة إلى دور النخبة من أساتذة الجامعات في العلوم المختلفة، والعكوف على كتابة قوائم بعناوين أهم ما يستوجب ترجمته من وإلى اللغة العربية، وتجنب ازدواجية ترجمة نفس العمل إلا في حالات الخلل في الترجمات.

- من الضروري أيضًا أن تتجه الدولة بكافة مؤسساتها المعنية نحو عقد بروتوكولات تعاون مع الحكومات الغربية، تقضي بتنشيط حركة النقل من وإلى العربية، وتيسير الحصول على الحقوق الفكرية، خاصة أن الناشر يبدو عاجزًا في الظروف الراهنة عن شراء حقوق الملكية الفكرية، مما يجعل من الصعب ترجمة الكتب الحديثة، والاكتفاء بتلك التي مر عليها أكثر من خمسين عامًا. وبهذه الطريقة تحدث فجوات مع المنتجات الغربية الفكرية الحديثة.

- ثمة أهمية للدعم التمويلي لقطاع الترجمة وتوفير المترجم المدرب على أعلى مستوى، والمسلح بالتقنيات الحديثة في عصر رقمنة الترجمة؛ إذ يجدر تطوير معامل الترجمة في الجامعات، وتشجيع الجامعات الخاصة على توفير هذا التخصص، مع توفير المنح الخارجية والمعامل اللازمة.

تأثيرات المنصات الرقمية على مجال الأعمال

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

برغم الفرص التي طرحها التحول الرقمي إبان جائحة كورونا في عالم الأعمال؛ إلا أنه لا يزال هناك العديد من الثغرات التنظيمية فيما يتعلق بإدارة المنصات الرقمية، وهو ما شغل أروقة الشركات والحكومات والمنظمات الدولية المعنية، ومنها منظمة العمل الدولية التي أفردت لدراسة هذا التأثير تقريرًا نشرته في فبراير الماضي. ويهتم أصحاب المصلحة بأطروحات الاستراتيجيات المختلفة لبناء قواعد السوق، وكذلك طرح مقترحات أكثر فاعلية للاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات الناشئة عن ظهور منصات العمل الرقمية.

منصات العمل الرقمية

- تسمح منصات العمل الرقمية لعملائها بالقيام بالعديد من الأنشطة والمهام المختلفة، حتى وإن كانت عابرة للحدود بشكل سلس وآمن، من خلال ربط الشركات والعملاء بالعاملين. ويمكن تصنيف منصات العمل الرقمية إلى فئتين رئيسيتين: الأولى المنصات القائمة على الإنترنت، والثانية المنصات القائمة على مكان المستخدم. في الفئة الأولى يتم تنفيذ المهام عن بُعد بواسطة العاملين. وقد تشمل هذه المهام تنفيذ خدمات الترجمة، والخدمات القانونية والمالية، وبراءات الاختراع والتصميم، وتطوير البرامج على منصات العمل الحر، وحل مشكلات البرمجة المعقدة، أو تحليلات البيانات، وغيرها من المهمات المطلوبة من العميل. أما الفئة الثانية فتتعلق بتنفيذ المهام في مواقع مادية محددة من قبل العاملين، وتشمل خدمات مثل: سيارات الأجرة والتوصيل، والخدمات المنزلية (مثل عاملي السباكة، أو عمال الكهرباء، وتوفير الرعاية الصحية).

- تواجه المنصات الرقمية في عالم الأعمال بعض التحديات بالنسبة للعاملين، يتعلق أغلبها بانتظام العمل والدخل، وظروف العمل، والحماية الاجتماعية، والحرية النقابية، والحق في المفاوضة الجماعية. كما كشفت عواقب جائحة COVID-19 عن المخاطر وعدم المساواة بالنسبة للعمال، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعملون في المنصات القائمة على الموقع. أما بالنسبة للشركات فهناك تحديات أخرى تتعلق بعدم الخضوع للضرائب التقليدية وغيرها من اللوائح، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقوى العاملة لديها. كما تشمل مقدار التمويل المطلوب للتكيف باستمرار مع التحول الرقمي، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم توفر البنية التحتية الرقمية الموثوقة بشكل كافٍ، لا سيما في الدول النامية.

- ارتفع عدد المنصات المعتمدة على مكان العميل، مثل تلك الخاصة بالتوصيل، من 142 إلى 777 ما بين عامي 2010 و2020، بحسب تقرير منظمة العمل الدولية 2021، كما تضاعف عدد المنصات عبر الإنترنت ثلاث مرات خلال الفترة نفسها، في حين نما عدد العاملين بسيارات الأجرة على منصات التوصيل بعشرة أضعاف تقريبًا. إلا أن أغلب هذه المنصات تتركز في دول بعينها، حيث يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها 29% منها، والهند 8%، والمملكة المتحدة 5%. ولا تزيد نسبة العملاء بنفس نسبة زيادة العاملين، فعلى سبيل المثال، تضم منصة PeoplePer-Hour حوالي 50 موظفًا، بينما توفر العمل لـ2.4 مليون عامل. ويمثل تقدير الحجم الفعلي للعملاء تحديًا للمنصات التي لا تريد الكشف عن البيانات.

- يتركز حوالي 96% من الاستثمار في منصات العمل الرقمية بآسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا بنصيب 56 مليار دولار أمريكي، و46 مليارًا و12 مليارًا بالترتيب، مقارنة بنسبة 4% فقط بأمريكا اللاتينية وإفريقيا والدول العربية بنصيب 4 مليارات دولار أمريكي. وحصلت خدمات سيارات الأجرة على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات. وفي عام 2019، حققت منصات العمل الرقمية إيرادات لا تقل عن 52 مليار دولار أمريكي. وتركزت غالبيتها بالولايات المتحدة (49%) والصين (22%)، بينما حصة أوروبا (11%). وفي مطلع عام 2020، جمعت كبرى المنصات مصرية المنشأ Swvl، أكثر من 20 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية قبل انتشار Covid-19 في المنطقة.

- يتضح اختلاف الأرباح لكل ساعة حسب التخصص على صعيد العاملين؛ إذ تميل أرباح سائقي الأجرة إلى أن تكون أعلى من نظيراتها في القطاعات الأخرى. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى الحد من فرص إدرار الدخل لمن يعملون في القطاعات التقليدية. وأفادت الاستطلاعات بأن هذه الأرباح تسببت بزيادة عدد السائقين في مناطق لا تحتمل هذه الزيادات، مما أدى إلى انخفاض عدد الرحلات لكل سائق، كما لوحظ وجود قصور في برامج التأمين المختلفة والاستحقاقات للعمالة، مما حد من فرص الحماية الاجتماعية في قطاعي سيارات الأجرة والتوصيل، وخاصة النساء اللاتي يواجهن مخاطر تتعلق بالسلامة.

استراتيجيات أساسية

هناك أربعة أنواع من الاستراتيجيات لبناء القواعد السوقية للمنصات هي:

- **استراتيجية الإيرادات:** وتعتمد على تقديم خطط الاشتراك وفرض أنواع مختلفة من الرسوم على عمال المنصة والعملاء الذين يستخدمونها. وتميل هذه الرسوم إلى أن تكون أعلى بالنسبة للعمال من العملاء على المنصات عبر الإنترنت. على سبيل المثال، أنتجت شركة Upwork، المتعلقة بالأعمال الحرة، 62% من إيراداتها لعام 2019 من أنواع مختلفة من الرسوم المفروضة على العمال، بينما تم توليد 38% من خلال الرسوم المفروضة على العملاء.

- **توظيف العمال ومطابقتهم مع العملاء:** وتستخدم فيها المنصات خوارزميات لمطابقة المهام أو العملاء مع العمال، وتأخذ هذه العملية في الاعتبار خطط اشتراك العامل وحزمًا اختيارية. وهذه الممارسة تخاطر باستبعاد بعض العمال

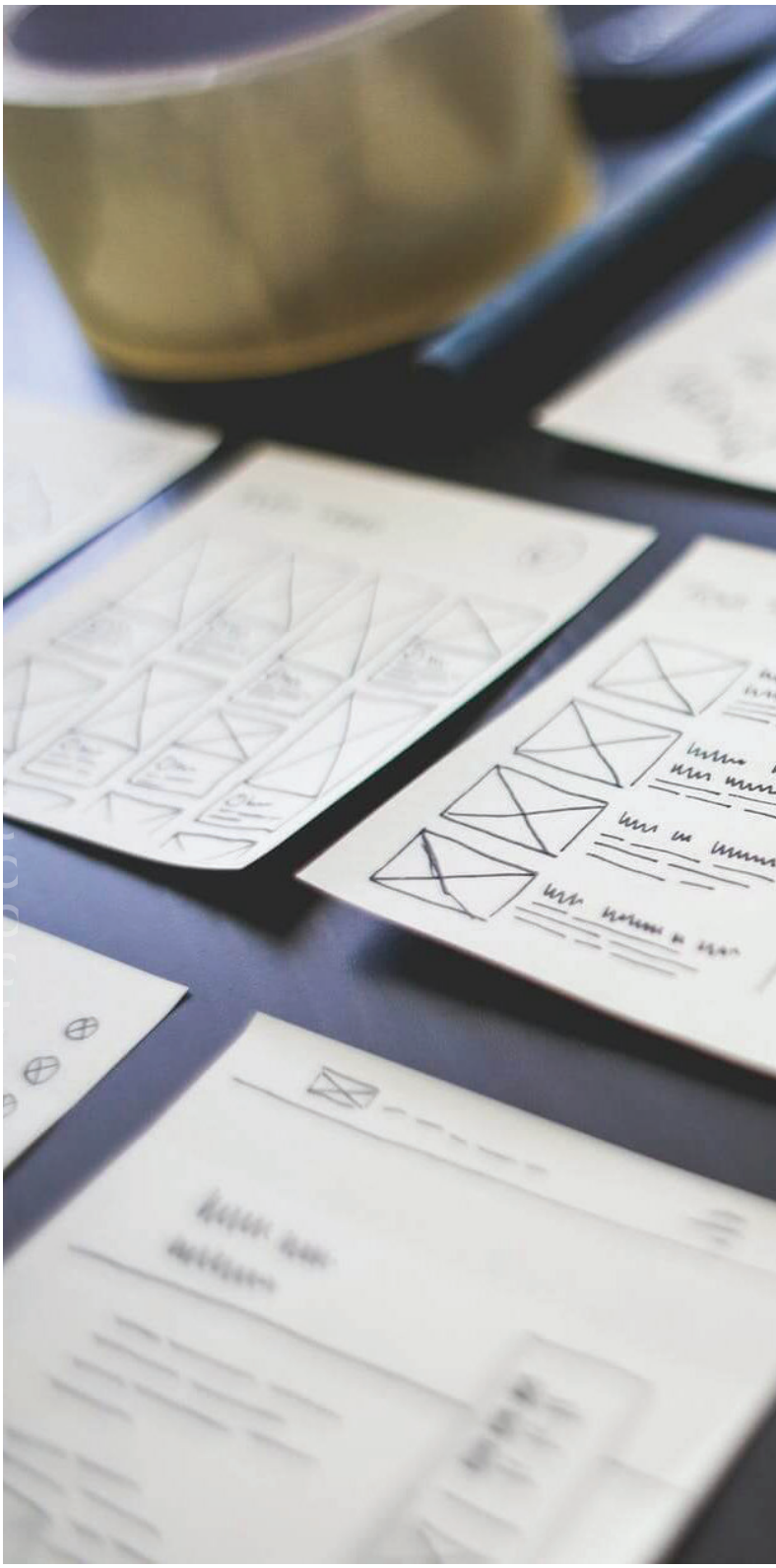

من الوصول للمهام، لا سيما من البلدان النامية وذوي الدخل المنخفض.

- **عمليات العمل وإدارة الأداء:** وتوفر فيها المنصات مجموعة من البرامج والأجهزة لتسهيل عملية العمل ومراقبة العمال، وتمكين الاتصال بين العميل وعامل المنصة. وعلاوة على ذلك، تقوم الخوارزميات بتقييم وتصنيف أداء عمال المنصة باستخدام عدد من المقاييس، مثل مراجعات العملاء، وتعليقات العملاء.

- **قواعد حوكمة المنصة:** وتعتمد هذه الاستراتيجية على تشكيل بنية الحوكمة داخل المنصات من خلال شروط اتفاقيات الخدمة الخاصة بها، وتحتاج جميع المنصات تلك القواعد لإدارة عمليات التعامل بين العاملين والعملاء.

مقترحات أساسية

هناك مقترحات من شأنها أن تحسن بيئة العمل للعملاء والعاملين معًا، وتضمن حق الدولة، وضخ المزيد من الاستثمارات في هذا المجال، وعدم خلق فجوة بين العاملين من خلال هذه المنصات وغيرهم من العاملين من خلال الأنظمة التقليدية وذلك طريق دعم البنية التحتية، وذلك بتوفير التمويل والقدرات التقنية لتطويرها، وسن التشريعات التي تنظم عمل المنصات الرقمية، والتنسيق الضريبي مع الدول التي تفعل فيها تلك المنصات.

تعزيز شروط واضحة وشفافة للترتيبات التعاقدية للعمال والشركات، وتصنيف حالة توظيف العاملين مع أنظمة التصنيف بكل بلد، فضلًا عن حماية البيانات الشخصية وضمان تمتع العاملين في المنصة بالحق في المفاوضة الجماعية، وأخيرًا تحسين برامج التأمين والحماية الاجتماعية.

كيف يفكر العالم؟

1

سباق اللقاحات والدول النامية.. مأزق أخلاقي عالمي

تستحوذ قضية توزيع لقاحات فيروس كورونا على اهتمام العالم، نظرًا لما ينطوي عليه الأمر من تهديد مباشر للأمن الإنساني. وبحسب الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش"، فإنه "تعد اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بمثابة أول اختبار أخلاقي كبير للعالم. ففي الوقت الذي ينجح فيه العلم، يفشل التضامن، ولا تصل اللقاحات إلا إلى عدد قليل من البلدان بشكل سريع، في حين لا تحظى أفقر البلدان بأي شيء". في هذا السياق، اهتمت مراكز الفكر العالمية بمتابعة وتحليل وضع الدول النامية من توزيع اللقاحات، لينعكس هذا الاهتمام في ثلاثة أبعاد هي: عدم عدالة توزيع اللقاحات، وتنافسية توزيعه، ومناطق الصراعات المسلحة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

سباق اللقاحات والدول النامية.. مأزق أخلاقي عالمي

* نيرمين سعيد * نوران عوضين
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تستحوذ قضية توزيع لقاحات فيروس كورونا على اهتمام العالم، نظرًا لما ينطوي عليه الأمر من تهديد مباشر للأمن الإنساني. وبحسب الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش"، فإنه "تعد اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بمثابة أول اختبار أخلاقي كبير للعالم. ففي الوقت الذي ينجح فيه العلم، يفشل التضامن، ولا تصل اللقاحات إلا إلى عدد قليل من البلدان بشكل سريع، في حين لا تحظى أفقر البلدان بأي شيء". في هذا السياق، اهتمت مراكز الفكر العالمية بمتابعة وتحليل وضع الدول النامية من توزيع اللقاحات، لينعكس هذا الاهتمام في ثلاثة أبعاد هي: عدم عدالة توزيع اللقاحات، وتنافسية توزيعه، ومناطق الصراعات المسلحة.

غياب عدالة التوزيع

- يرى "روبرت ياتس" (مدير برنامج الصحة العالمية بمعهد "تشاتام هاوس") أنه يجب على شركات الأدوية والقادة السياسيين ضمان وصول السلع الحيوية إلى الجميع، بيد أنهم فشلوا حتى الآن في تحقيق هذا الأمر. وأشار الكاتب إلى التوقعات المتفائلة التي دفعت بانتصار العالم على جائحة فيروس كورونا في عام 2021، وهو ما يجد جذوره في الجهود الاستثنائية التعاونية العلمية في اكتشاف واختبار ستة لقاحات آمنة وفعالة خلال عام من التفشي الأول. بيد أن السياسة هي التي تتحكم في كيفية توزيع اللقاحات عالميًا، لا سيما مع اهتمام معظم القادة بتغطية حاجات سكانهم من اللقاح أولًا.

- في رأي الكاتب، يشكل هذا الفشل الجماعي في مكافحة الوباء تهديدًا للأمن الصحي العالمي والاقتصاد العالمي المنهك. إذ تؤدي قومية اللقاح إلى قيام الدول الغنية بشراء كميات مضاعفة منه، مما يؤدي إلى ارتفاع سعره أمام أولئك الذين يكافحون من أجل شراء أيٍّ منه. وتعد معظم البلدان التي بدأت برامج التطعيم حتى الآن والبالغ عددها أكثر من 50 بلدًا إما مرتفعة الدخل وإما متوسطة الدخل. وفي غضون ذلك، تنتظر البلدان منخفضة الدخل إمدادات محدودة من مرفق المشتريات المجمعة الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية، ولا يتوقع أن تبدأ أولى عمليات التسليم حتى أواخر فبراير. وستُمكّن الشريحة الأولى من مخصصات "كوفاكس" البلدان المشاركة من تحصين حوالي 3% فقط من سكانها بحلول منتصف عام 2021، في الوقت الذي تخطط فيه المملكة المتحدة -على سبيل المثال- لتقديم اللقاحات إلى 47% من سكانها بحلول شهر يونيو.

- طرح "أوليفييه وواترز" وغيره الصعوبات التي تواجه عملية إنتاج اللقاحات وتوزيعها في المناطق الأكثر احتياجًا، ذلك أن الحصول على لقاحات مرخصة لا يكفي لتحقيق السيطرة العالمية على فيروس كورونا؛ بل يجب إنتاجها على نطاق واسع بأسعار معقولة كي تكون متاحة عند الحاجة، ومنتشرة على نطاق واسع في المجتمعات المحلية. إذ يعد توسيع نطاق الإنتاج لتلبية الطلب العالمي تحديًا هائلًا. أضف إلى ذلك، فإن حجم اللقاحات المطلوبة يضغط على سلاسل التوريد العالمية لبعض المدخلات وفي مقدمتها: القوارير الزجاجية، والمحاقن، وعوامل التثبيت، وغيرها. لذلك يتراجع إنتاج لقاحات فيروس كورونا بسبب محدودية قدرات تصنيع اللقاحات العالمية، ومن ثم فمن المحتمل أن يتطلب الحل الناجح للخروج من عنق الزجاجة نقل التكنولوجيا على نطاق واسع.

- تتزايد الحاجة إلى آليات فعالة لضمان القدرة على تحمل التكاليف والتمويل المستدام للقاحات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل (والتي تضم حوالي 85٪ من سكان العالم، والتي تفتقر إلى الموارد اللازمة

لشراء كميات كافية منها). وحتى في البلدان مرتفعة الدخل، من المهم ضمان الحصول على لقاحات للفقراء والمهمشين من السكان. في هذا الإطار، تعهدت بعض الشركات (مثل: "أسترازينكا"، و"جونسون آند جونسون") -التي تستفيد بشكل كبير من استثمارات القطاع العام- ببيع لقاحاتها على مستوى العالم بأسعار منخفضة.

- تعتبر أسعار اللقاحات مهمة بشكل خاص بسبب الكميات المطلوبة؛ حيث تهدف البلدان إلى إعطاء اللقاحات لجميع سكانها تقريبًا، مما يجعلها مرتفعة التكلفة للعديد من الحكومات، حتى مع توافر اللقاحات نفسها بأسعار منخفضة، لضخامة العدد الإجمالي للجرعات المطلوبة. إن تمويل برامج التطعيم واللقاحات -بما في ذلك تكاليف التوزيع والإدارة وحفظ السجلات والمراقبة- يتطلب وجود إيرادات وطنية كبيرة أو مساعدات خارجية، لذلك خصص المانحون والمقرضون الرئيسيون (مثل: البنك الدولي، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى) مليارات الدولارات لبرامج التطعيم ضد فيروس كورونا في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لشراء اللقاحات التي تم ترخيصها من قبل هيئات تنظيمية صارمة أو منظمة الصحة العالمية.

- في مقال بعنوان "كيف يمكن أن تصل المساعدات الصحية إلى أفقر مناطق العالم؟"، ناقشت "كيني كورديلا" وآخرون الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا،

انطلاقًا من كونها السبب في تراجع جهود الحد من الفقر العالمي وتحسين الصحة العالمية بين الفقراء. ويُشير المقال إلى أن مستوى الدخل المتوسط يفشل غالبًا في تحديد أهلية المساعدة الصحية أو تحديد أولوياتها. وبالتالي قد يتخلّف الملايين من الفقراء في البلدان متوسطة الدخل عن الركب، حيث يركز المانحون جهودهم على البلدان الأكثر فقرًا. والدليل على ذلك أنه حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع، مثل الولايات المتحدة، كان 1 في المائة من السكان، أو ما يقرب من 3 ملايين شخص، يعيشون تحت خط الفقر الدولي في عام 2016. وفي الوقت نفسه، في معظم البلدان متوسطة الدخل، يكون معدل الفقر أعلى بكثير، وأنظمة الرعاية الاجتماعية غالبًا ما تكون غير قادرة على تقديم دعم متناسب للفقراء. وللتغلب على هذه العقبات، يقترح المقال جعل القضاء على الفقر هدفًا مركزيًا، ووضع خطة عمل واضحة للفئات الضعيفة.

التنافسية المحتدمة

- حذر "ستيفانو بيتي" (كبير مستشاري معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان) من استغلال السوق السوداء للفجوة المتوقعة بين العرض والطلب على لقاحات فيروس كورونا. فمع الموافقة على لقاحات جديدة ضد الفيروس، خلال الأشهر الأخيرة من عام 2020، استعدت وكالات إنفاذ القانون لظهور سوق سوداء للقاحات، ففي أوائل ديسمبر 2020، أصدر الإنتربول تنبيهًا يحذر فيه الدول الأعضاء من احتمال تورط جماعات الجريمة المنظمة في إنتاج لقاحات مزيفة، وقد أنشأت العصابات المكسيكية بالفعل معامل تصنيع لقاحات مزيفة.

- في رؤية الكاتب، تتزايد قوة جاذبية السوق غير القانوني بشكل خاص في البلدان النامية، لا سيما مع ما تشير إليه التحليلات بشأن عدم قدرة الاقتصادات الفقيرة على تغطية حاجات سكانها من اللقاح على نطاق واسع قبل عام 2023. كذلك، ففي حال انتشار الاعتقاد، سواء كان مدعومًا بالأدلة العلمية أم لا، بأن بعض السلالات الجديدة من الفيروس معدية أو مميتة أكثر من مثيلاتها السابقة؛ قد يندفع الأفراد إلى البحث عن "حل سهل" طالما ظلت القنوات الرسمية غير متاحة.

- أشار "ثيودور ميرفي" (مدير برنامج إفريقيا بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية) إلى أن الواقع العالمي يشهد تنافسًا حادًا بين الدول لا تعاونًا مثمرًا، فقد كان الهدف التأسيسي لآلية "كوفاكس" هو تجميع الموارد من قبل جميع البلدان، ثم توفيرها للعالم بأسره على أساس عادل. لكن مع استحواذ الدول الغنية على اللقاحات، طورت "كوفاكس" استراتيجيتها لتوفير مليارى جرعة لمجموعات الدول عالية الخطورة بحلول نهاية عام 2021، ثم العمل على تغطية 20% من سكان جميع البلدان المشاركة.

- بحسب الكاتب، خلُص الاتحاد الإفريقي إلى أن الاعتماد على "كوفاكس" فحسب سيضع أعضاءه في قاع قائمة الانتظار العالمية. وعلى هذا النحو، اقتحمت إفريقيا سوق شراء اللقاحات الثنائية جنبًا إلى جنب مع البلدان الأكثر ثراءً. وحتى الآن، لم تحصل أي دولة منخفضة الدخل على اتفاقية شراء لقاح ثنائية مع منتج غربي رئيسي، لكن -في المقابل- هناك اتفاقات أخرى مع الصين وروسيا والهند. في هذا الإطار، تدرك أوروبا مساهمتها في ضعف آلية "كوفاكس"، ولجوء الدول الإفريقية إلى دول غير غربية. ومعظم اللقاحات المنتجة في أوروبا -بصرف النظر عن لقاح أسترازينكا- باهظة الثمن وغير مناسبة لإفريقيا، حيث سيكون الحفاظ على سلامة شرط التبريد الضروري لسلامة اللقاح أمرًا صعبًا. ومن هنا، تأمل الصين في توفير لقاحات محلية بديلة بتكلفة أقل بما يناسب الاحتياجات الإفريقية.

مناطق الصراعات المسلحة

- يتفاقم الأمر سوءًا بالنظر إلى المناطق المضطربة؛ فقد أشارت مجموعة خبراء في المقال المعنون "الوصول إلى الجمهور في المناطق التي تسيطر عليها النزاعات المسلحة" إلى تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أكدت وجود نحو 66 مليون شخص في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة المنظمة. إذ تتكرر عمليات نزوح تلك الفئة، ويحرمون من الوصول إلى الرعاية الطبية والمرافق الصحية المناسبة، وغالبًا ما يعيشون في مستوطنات أو مساكن مكتظة، لذلك فهم من بين أكثر الفئات عرضة للإصابة بفيروس كورونا. وفي حالة سيطرة جماعة مسلحة على جزء من أراضي الدولة، تكون الجماعة المسلحة هي الجهة المنوط بها توفير اللقاح، مراعاةً لاحتياجات الأشخاص الخاضعين لسيطرتها من حيث التخصيص العادل والشراء والتمويل، وتوزيع وإعطاء اللقاح.

- في سياق متصل، أشارت "علا الغزاوي" إلى تفاقم الأمر سوءًا في مناطق الصراعات المسلحة، حيث تتطلب جهود التطعيم الناجحة قاعدة بيانات شاملة لتحديد الفئات الأكثر ضعفًا والوصول إليها، وهو الأمر الذي لن يتوافر بسهولة في تلك المناطق، حيث انهيار أنظمة الرعاية الصحية، ولا سيما في اليمن وسوريا والعراق. كما يتفاقم الأمر صعوبة جراء مزيدٍ من التحديات اللوجستية الإضافية، بما في ذلك الحفاظ على سلسلة من اللقاحات الباردة. ناهيك عن صعوبة العمل مع الشركاء (بما في ذلك: اليونيسف، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية) من أجل توزيع اللقاحات على المواطنين. ولذا، اقترحت الكاتبة تقسيم كل دولة إلى مناطق سكانية عالية ومتوسطة ومنخفضة الإصابة. وبمساعدة المنظمات الدولية، يمكن للعاملين في مجال الرعاية الصحية والمتطوعين بناء قواعد بيانات للفئات الضعيفة. وينبغي إعطاء الأولوية لتطعيم العاملين في مجال الرعاية الصحية مع استكمال هذه المرحلة بحلول الربع الأخير من عام 2021. ومن ثم ينبغي تطعيم الفئات الضعيفة الأخرى طوال عام 2022، والتوسع نحو هدف السكان البالغ 70 في المائة حتى عام 2022/2023.

ختامًا، ناشدت منظمة الصحة العالمية القادة لشراء اللقاحات من خلال "كوفاكس"، ولكن مع فشل الدول الغنية في توفير التمويل الكافي، يشعر كثيرون بأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر حزمًا. ولذا، يُعد طرح اللقاحات على نحو منصف اختبارًا أخلاقيًا في المقام الأول، وهو الاختبار الذي فشل فيه الجميع حتى الآن. وبذلك، تظهر حاجة العالم إلى تطبيق نهج تعاوني لضمان تحقيق عدالة التوزيع، لا سيما مع احتمال تطور سلالات جديدة من الفيروس، على نحو قد يتحول إلى قنبلة موقوتة تتجاوز آثارها حدود من تخلف عن التطعيم.

بيانات وإحصائيات

1

تطور أعداد المركبات البرية في مصر خلال 5 سنوات

خلال العقود الماضية، زاد اعتماد المواطنين على وسائل النقل البري التي تسير على الطرق (مثل: السيارات، والحافلات)، وذلك للمرونة التي تتسم بها، في الوقت الذي كانت فيه وسائل النقل البديلة، خاصة السكك الحديدية، تعاني من الإهمال. وكانت مجهودات الدولة المصرية في تشييد البنى التحتية المتعلقة بالطرق سببًا غير مباشر في تعظيم دور المركبات البرية داخل منظومة النقل في مصر، حيث زادت أطوال الطرق القائمة خلال 5 سنوات فقط بنسبة 14%، لترتفع بذلك أطوال شبكة الطرق القومية في مصر من 163،000 كم في 2013م لتصل إلى 188،000 كم في 2018م، مما أدى بدوره لزيادة إقبال المواطنين على اقتناء المركبات.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (21) - 15 مارس 2021

تطور أعداد المركبات البرية في مصر خلال 5 سنوات

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلال العقود الماضية، زاد اعتماد المواطنين على وسائل النقل البري التي تسير على الطرق (مثل: السيارات، والحافلات)، وذلك للمرونة التي تتسم بها، في الوقت الذي كانت فيه وسائل النقل البديلة، خاصة السكك الحديدية، تعاني من الإهمال. وكانت مجهودات الدولة المصرية في تشييد البنى التحتية المتعلقة بالطرق سببًا غير مباشر في تعظيم دور المركبات البرية داخل منظومة النقل في مصر، حيث زادت أطوال الطرق القائمة خلال 5 سنوات فقط بنسبة 14%، لترتفع بذلك أطوال شبكة الطرق القومية في مصر من 163،000 كم في 2013م لتصل إلى 188،000 كم في 2018م، مما أدى بدوره لزيادة إقبال المواطنين على اقتناء المركبات.

وعكس تقريرٌ رسمي صورةَ التطور الذي حدث في أعداد المركبات البرية داخل مصر، ففي 2017م كان يسير على طرقات مصر أكثر 9.5 ملايين مركبة، وهو ما مثل ارتفاعًا بنسبة 30% عن عام 2012م، حيث لم تسجل الإحصاءات في هذا العام سوى 6.6 ملايين مركبة فقط. واستطاعت المركبات من فئة السيارات الخاصة أو الملاكي أن تكون في مقدمة هذا التطور، حيث تصاعدت أعداد تلك الفئة من المركبات خلال خمس سنوات بنسبة 27% لتصل في 2017م إلى 4.4 ملايين مركبة، تلتها في الترتيب الدراجات النارية التي تصاعدت إلى 3.1 ملايين مركبة بنسبة 48%، وقد لحقتهم المركبات من فئة سيارات النقل والحافلات والخدمة العامة والأجرة في مراتب متأخرة قليلًا، حيث لم تسجل أعدادها مجتمعة في 2017م سوى 2.94 مليون مركبة.

تطور العدد الإجمالي للمركبات البرية في جمهورية مصر العربية بين العامين 2012 2017-م (بالمليون مركبة)

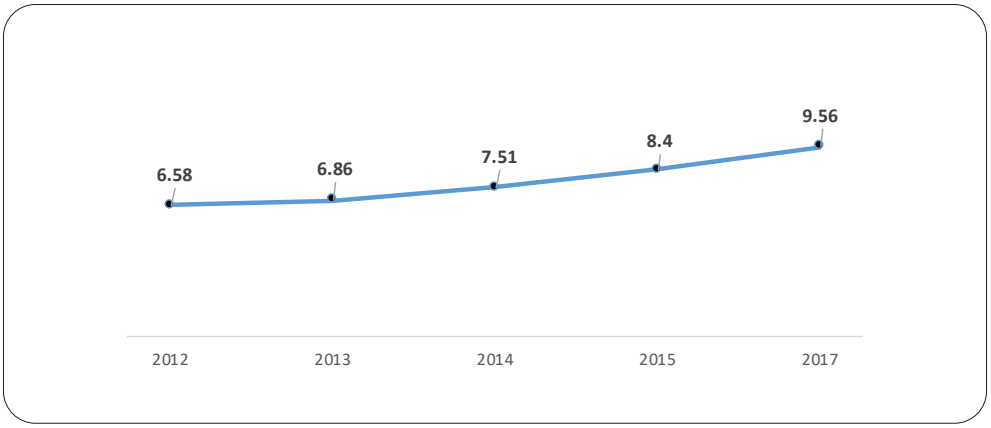

تطور أعداد السيارات الخاصة أو الملاكي خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالمليون مركبة)

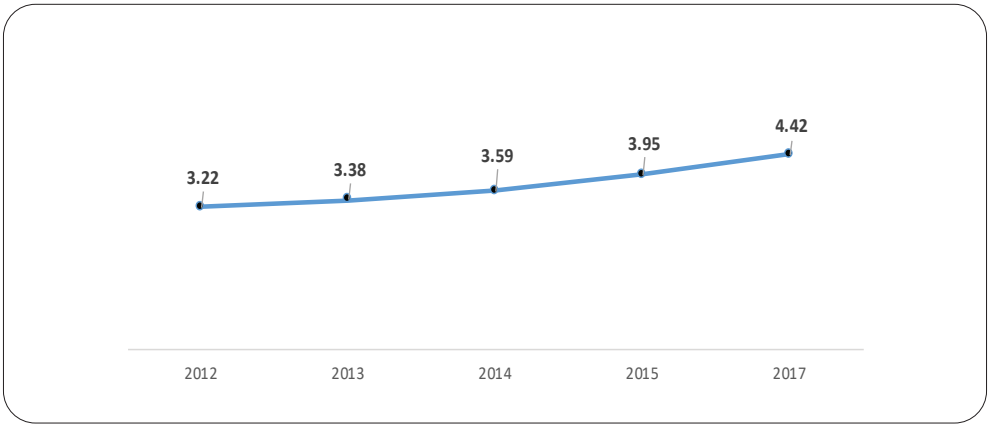

تطور أعداد الدراجات النارية أو الموتوسيكل خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالمليون مركبة)

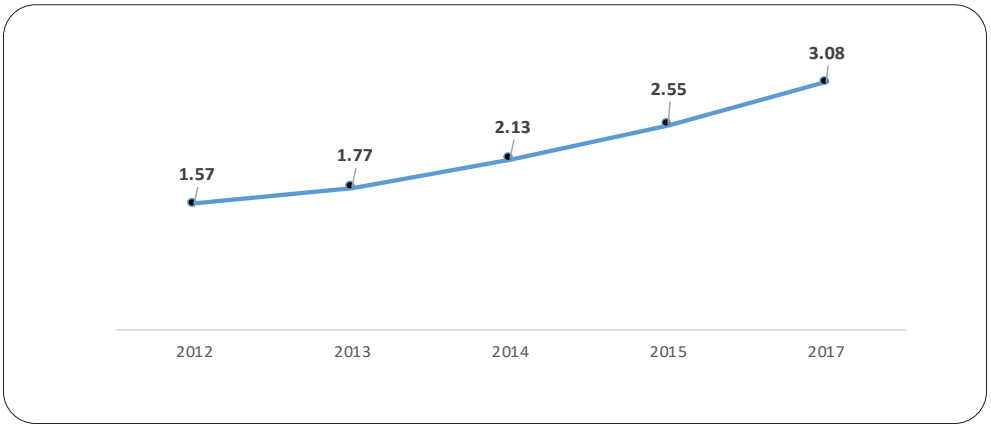

تطور أعداد الحافلات أو الأتوبيس خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

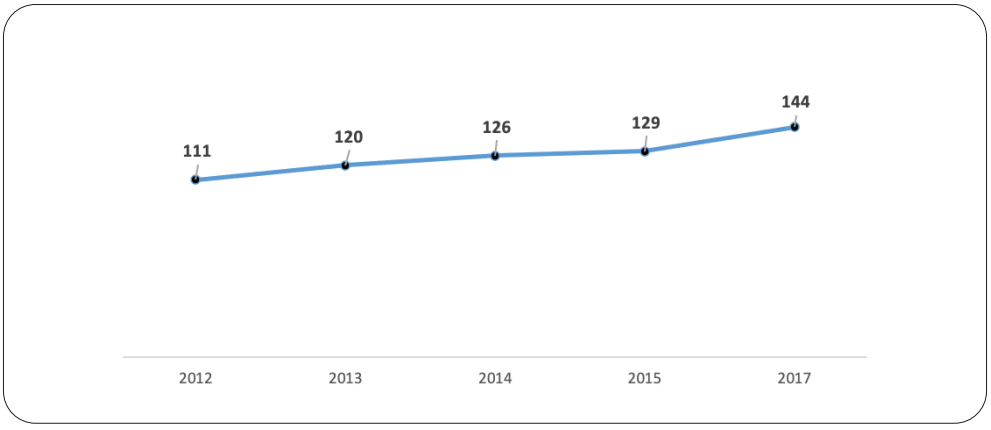

تطور أعداد مركبات الخدمة العامة خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

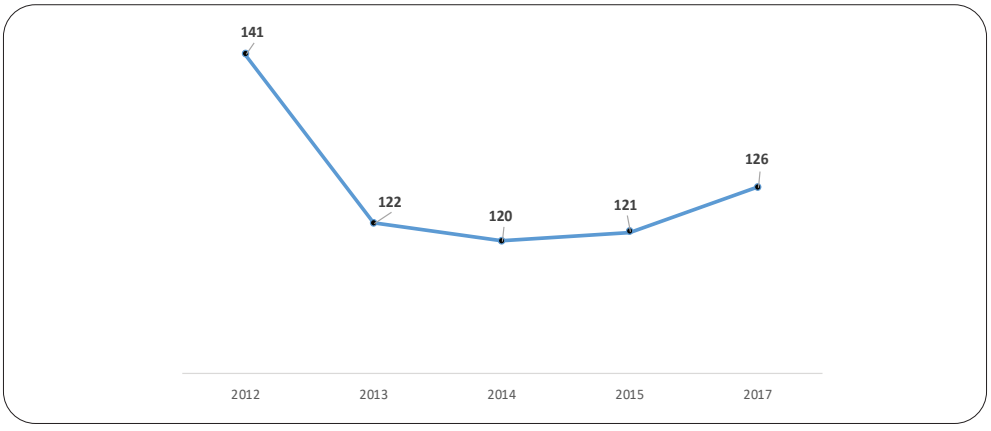

* مركبات الخدمة العامة هي المركبات التابعة للقطاعات الحكومية والعامة.

تطور أعداد شاحنات النقل والمقطورات خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالمليون مركبة)

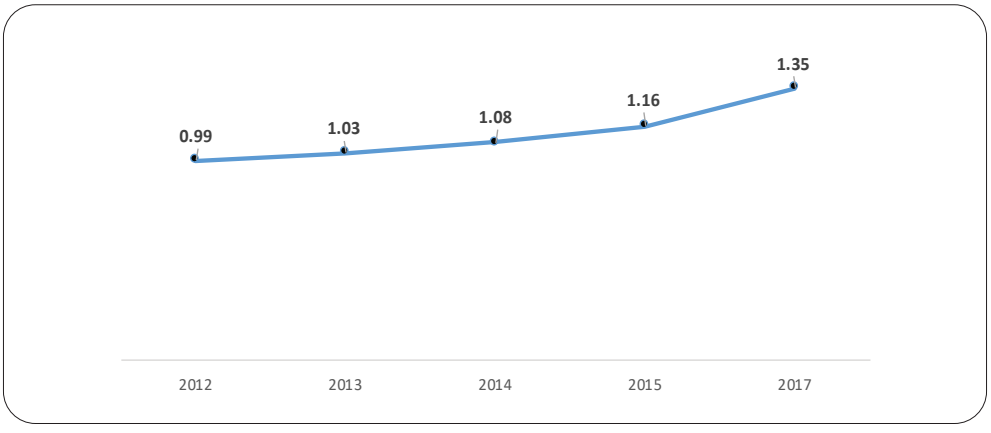

* شاحنات النقل تشمل المركبات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

تطور أعداد مركبات الأجرة خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

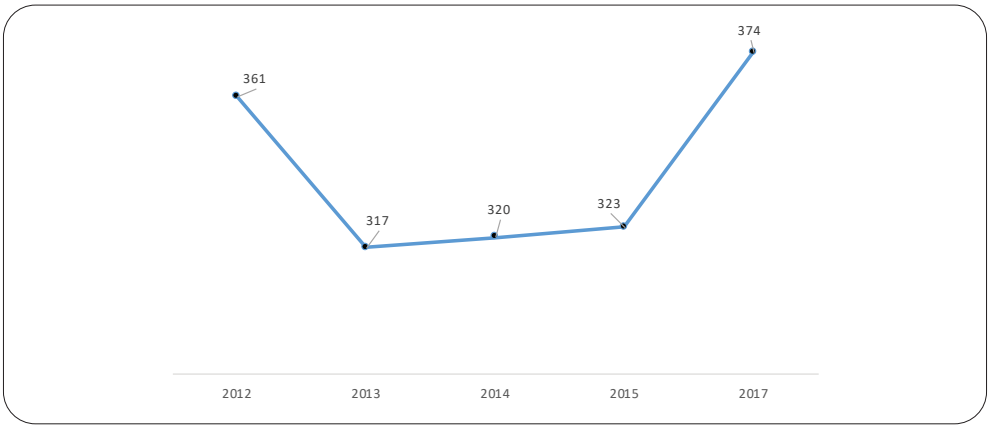

* تشمل مركبات الأجرة سيارات التاكسي وحافلات السرفيس "الميكروباص".

تراجع أعداد المعدات الثقيلة والجرارات الزراعية خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

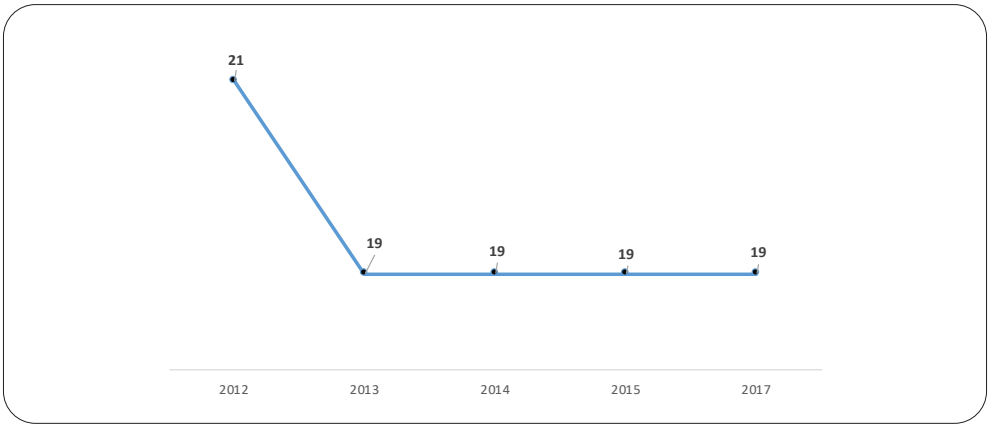

تطور أعداد مركبات التوك توك المرخصة خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

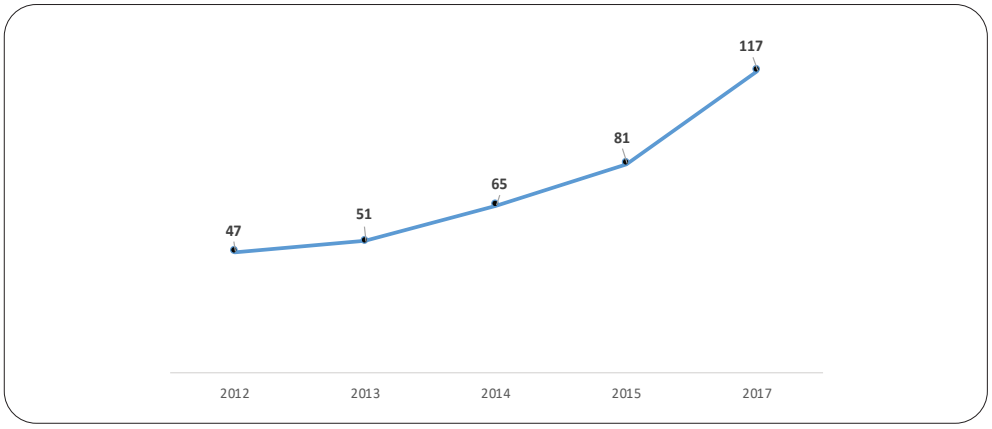

إلى جانب التطورات التي تم رصدها في أعداد المركبات العاملة داخل جمهورية مصر العربية، رصدت التقارير الرسمية وجود بعض التغيرات في نوع الوقود المستهلك من قبل تلك المركبات، وهو ما ستبينه الأشكال التالية تبعًا لأنواع المركبات، وننوه إلى أن مركبات التوك توك والموتوسيكل لن يتم ذكرها في الأشكال التالية لأن جميعها تستخدم وقود البنزين، كما أن المعدات الثقيلة والمعدات الزراعية لن تكون موجودة هي الأخرى، لأن جميعها يستخدم وقود السولار.

تطور أعداد المركبات الخاصة أو الملاكي تبعًا لنوع الوقود المستخدم خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

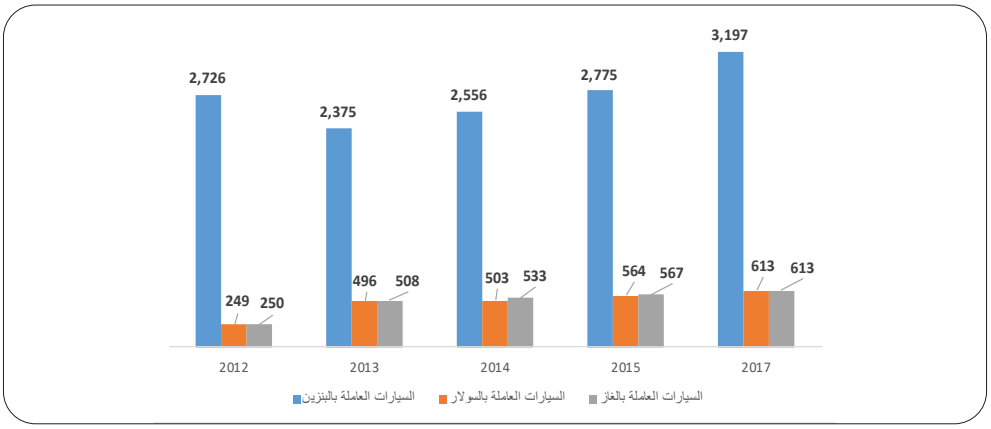

تطور أعداد الحافلات أو الأتوبيس تبعًا لنوع الوقود المستخدم خلال الفترة من 2012 إلى 2017 (بالألف مركبة)

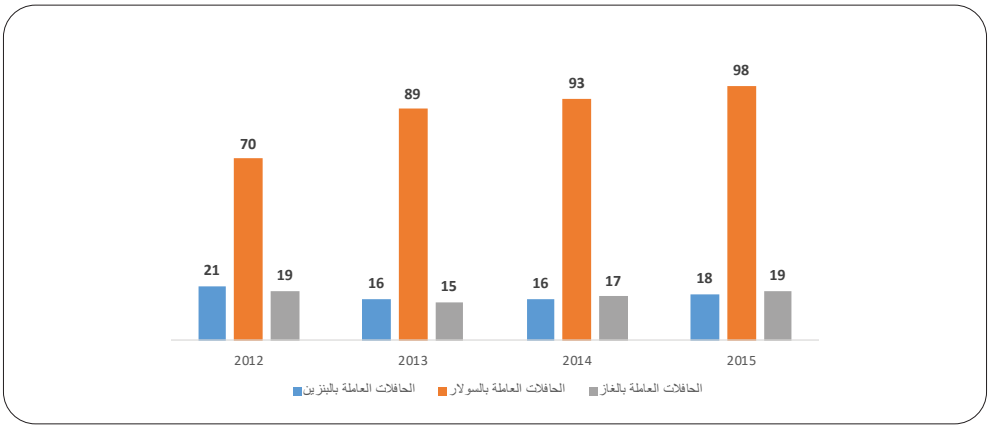

تطور أعداد مركبات الخدمة العامة تبعًا لنوع الوقود المستخدم خلال الفترة من 2013 إلى 2017 (بالألف مركبة)

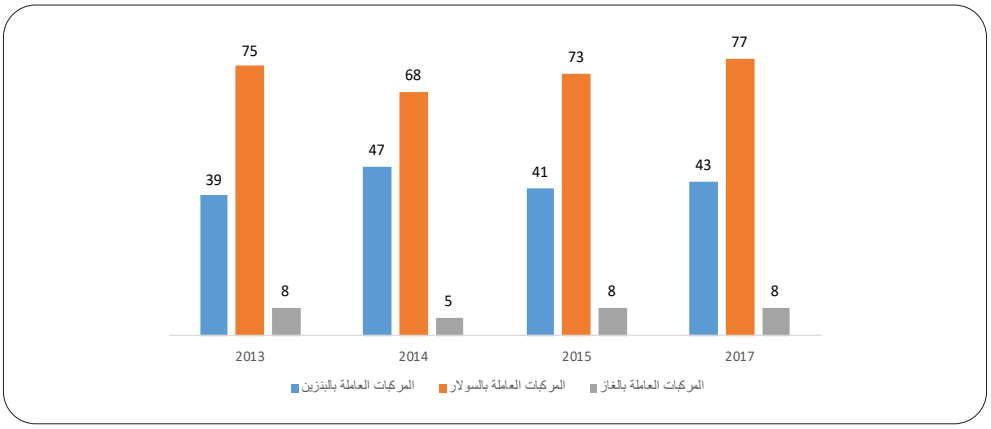

تطور أعداد شاحنات النقل تبعًا لنوع الوقود المستخدم خلال الفترة من 2013 إلى 2017 (بالألف مركبة)

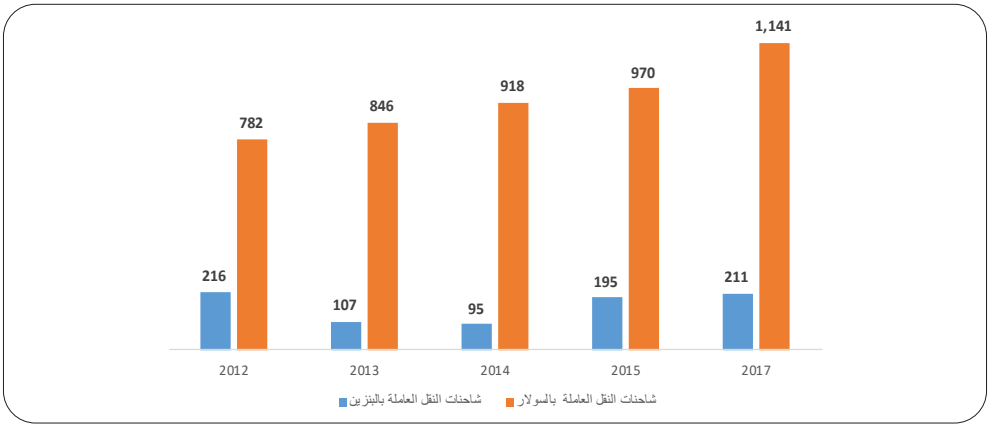

* يوجد في مصر عدد محدود جدًا من شاحنات النقل العاملة بالغاز، وقد قدر في 2017 بـ17 شاحنة فقط.

تطور أعداد مركبات الأجرة تبعًا لنوع الوقود المستخدم خلال الفترة من 2013 إلى 2017 (بالألف مركبة)

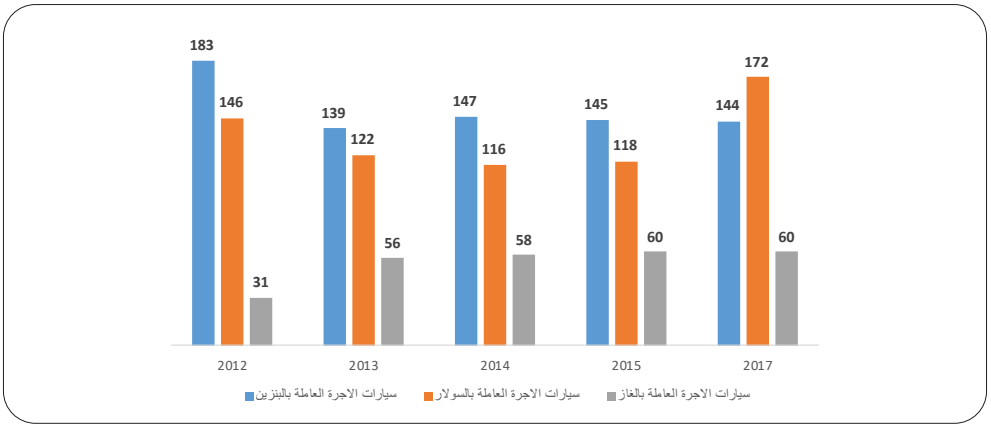

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo